



الندوة القومية حول

" العناقيد الاقتصادية وأهميتها في النهوض بالتشغيل "

1 - 2 أغسطس / أب ، عمان / المملكة الأردنية الهاشمية

ورقة عمل حول

"العناقيد الاقتصادية: الخيار الاستراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية"

إعداد

د. غازي إبراهيم العسّاف

خبير اقتصادي

المملكة الأردنية الهاشمية

المخلص

تُناقش هذه الورقة أهمية العناقيد الاقتصادية والدور الذي يُمكن أن تلعبه في تعزيز التنمية الاقتصادية للدول، حيث تستعرض الورقة الأهمية التي اكتسبتها العناقيد الاقتصادية عبر الزمن، إضافة إلى تطور مفهومها في الفكر الاقتصادي وكيفية تطورها كحقل معرفي ضمن مجال الاقتصاد الصناعي. كما وتقدّم هذه الورقة أبرز القنوات التي تؤثر من خلالها العناقيد الاقتصادية على التنمية الاقتصادية للدولة. كما وبيّنت الدراسة أنّ الهدف الأساسي للعناقيد الاقتصادية هو تعزيز التكامل الاقتصادي السياسي بين الدول الأعضاء وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. علاوة على ذلك استعرضت الورقة أبرز المجالات المقترحة للعناقيد الصناعية في الدول العربية استناداً على آخر الاحصائيات المنشورة حول القطاعات الصناعية وتحديداً الصناعات التحويلية والتركيب السلعي للتجارة الدولية في المنطقة العربية.

المقدمة:

تأتي فكرة التكامل الاقتصادي بين الدول كمحاولة للتخفيف من وطأة ارتفاع كلف الإنتاج لعدد من الصناعات من خلال التركيز على مسألة التخصصية وبما يتناسب والميزة التنافسية التي نادت بها عدد من المدراس الاقتصادية. وحيث أن أشكال التكامل الاقتصادي تختلف باختلاف التحالفات الدولية والظروف السياسية والاقتصادية فلا بدّ من البحث عن أشكال مختلفة للتكامل الاقتصادي بين الدول في المنطقة العربية وبخاصة بعد فترة من الأزمات المتعددة والمتلاحقة والتي عصفت بالمنطقة والعالم أدّت إلى ارتفاعات غير مسبوقه في الأسعار انعكست وبشكل سلبي على مستويات معيشة المجتمعات العربية وخلقت أزمات اقتصادية ومالية عميقة. أصبحت هذه الأزمات من أبرز ما يُمكن أن يُهدّد مكونات المنظومة الاقتصادية للدول. ولعلّ من أبرز ما يُسبّب الخوف الكبير من الوقوع في مثل هذه الأزمات هو تعدّد وتشابك أسباب حدوثها وتأثيراتها المُركّبة على أغلب لا بل جميع أوجه الحياة للمجتمعات بحيث أصبحت وكأنها كوارث طبيعية تُحدث خسائر كبيرة غير متوقعة في أغلب الأحيان. فكثير من تجارب الدول في حال حدوث أزمات مالية وفي بعض الأحيان تطوّرها إلى أزمات اقتصادية أظهرت بأنّ التعافي منها يتطلّب جهوداً مضاعفة وانتظار طويل للخروج منها وفي بعض الأحيان يستمر إلى فترات زمنية طويلة جداً الأمر الذي يعني أنّ بعض من هذه الأزمات قد يكون صدمة قوية تُحدث تشوّهات تنحدر بالوضع الاقتصادي إلى القاع ويصبح من الصعب العودة إلى مرحلة التعافي والصعود مرة أخرى.

من هنا بدأت الحاجة ماسّة إلى البحث عن سبل أكثر نجاعة في التخفيف من حدّة الأزمات الاقتصادية والمالية محاولة التفكير في أشكال أخرى من التحالفات الاقتصادية بين الدول. إن واحدة من أهم هذه الأشكال هي العناقيد الاقتصادية أو ما يعرف أحياناً بالعناقيد الصناعية لارتباطها بشكل مباشر بالنشاط الصناعي في القطاعات الاقتصادية. إذ تلعب هذه العناقيد دوراً محورياً في معالجة مشاكل سلاسل التوريد التي شهدت انقطاعات كبيرة خلال فترات الأزمات التي شهدتها العالم مؤخراً سواءً في جائحة كورونا أو الحرب الروسية الأوكرانية.

أكتسب مفهوم العناقيد الاقتصادية أهمية متزايدة بعد كتابات مايكل بورتر حول استراتيجيات الميزة التنافسية للدول والذي قدّم خلالها آراء مختلفة تدعم فكرة أنه يمكن للعناقيد الاقتصادية أن تدعم الانتاجية والابتكار على المدى الطويل. إذ توفرّ هذه العناقيد عدد من المزايا التي تسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي للدول من خلال الصناعات والشركات والمؤسسات العاملة في مجالات اقتصادية وصناعية مرتبطة مع بعضها البعض بحيث تسمح هذه العناقيد بانتقال المعرفة أولاً وتسهيل تبادل الأفكار والمعلومات وأفضل الممارسات في الإنتاج والتصنيع، إضافة إلى دورها في تبادل الخبرات من عمال وكفاءات متنوعة بين هذه الصناعات.

يُشير مصطلح العناقيد الاقتصادية بشكل أساسي إلى أي تجمع أو مجموعة من الدول أو المناطق الاقتصادية التي تشترك وتتعاون وتتفاعل مع بعضها البعض في أنماط الصناعات والأعمال والتبادلات التجارية. إذ يتم بناء وتشكيل العناقيد الاقتصادية عادةً بناءً على مجموعة من العوامل أبرزها المصالح المشتركة للدول المشاركة إضافة إلى الأهداف الاقتصادية المشتركة. إنّ الهدف الأساسي بناء هذه العناقيد الاقتصادية هو تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول المشاركة إضافة إلى تحسين البيئة التجارية والاستثمارية في تلك الدول ويتم ذلك من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية والتنظيمية، وتعزيز التجارة والاستثمار المشترك، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز التعاون التقني والابتكار.

تطوّر العناقيد الاقتصادية كحقل معرفي

إنّ المتنبّع لتطوّر مفهوم العناقيد الاقتصادية كأداة تنموية فعّالة يجدّ ان هذا المفهوم له جذور تعود إلى فترة الستينيات من القرن الماضي، حيث أشار ألفريد مارشال إلى مبدأ التركز الصناعي في مناطق جغرافية معينة وهو ما يعرف بالمناطق الصناعية التي تساهم في تركيز الصناعات المرتبطة مع بعضها البعض لتسهيل تبادل المعرفة وتطويرها. خلال فترة الثمانينيات بدأت تتبلور نظرية العناقيد الاقتصادية كأداة للتنمية الاقتصادية وذلك بعد بروز مايكل بورتر كشخصية رئيسية في تطوير هذا الحقل المعرفي ضمن مجالات الاقتصاد الصناعي، إذ أظهر بورتر في كتاباته أن التركيز الجغرافي للصناعات المختلفة يسهم في تحسين الانتاجية لها جميعها من خلال دوره في

تحسين الابتكار وتبادل المعرفة في الصناعات المتشابهة والمكملة لبعضها البعض. وخلال فترة التسعينيات توسع بورتر في أفكاره حول العناقيد الاقتصادية من خلال تقديم أمثلة إضافية حول الدور التنوي الذي يمكن أن تلعبه هذه العناقيد وذلك لأنها تخلق بيئة تنافسية اعتماداً على مبدأ الابتكار الجماعي للصناعات والشركات والتي يمكن أيضاً أن تستفيد من البنية التحتية المتخصصة والعمالة الماهرة لتطوير منتجاتها.

ومع بداية القرن الحالي بدأ العديد من الباحثين في تطوير نظرية العناقيد الاقتصادية لبورتر وبدأ التركيز في الكتابات ينصب على محالة فهم الآلية التي يمكن من خلالها أن تؤثر هذه العناقيد الاقتصادية على مستويات الإنتاج الاقتصادية. إذ أثر ظهور التطورات التكنولوجية والتقنيات الرقمية على سلاسل التوريد لعدد كبير من القطاعات الاقتصادية الأمر الذي أثر على آلية فهم وتعزيز عمل العناقيد الاقتصادية.

في ظل الزخم الكبير للدراسات والتقارير الاقتصادية والتي تصدر عن جهات عالمية مرموقة والتوقعات المستقبلية حول الاقتصاد فإنه من الواضح بأن الانماط الإنتاجية في الاقتصاد بدأت تتخذ منحى مختلف بعد الأزمات الأخيرة وبخاصة أزمة جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية ، فهناك دلالات عالمية واضحة بأن تحطماً لمفاهيم العولمة المعتادة بدأ يطفو على السطح، فدل العالم قاطبة بدأت وبشكل كبير في الإنغلاق على نفسها بحثاً عن ما يمكن أن يُعظّم مصالحها الاقتصادية وبدأت النزعات الحمائية للمنتجات الوطنية والقطاعات المنتجة محلياً تظهر حتى في دول العالم الأول نفسه، الأمر الذي يعني أن هناك تغييرات متوقعة سنشهدها على النظام الاقتصادي العالمي، وهذا بدوره يُعيد مسألة التكامل الاقتصادي العربي وتفعيل الانماط الإنتاجية المعتمدة على العناقيد الاقتصادية إلى الواجهة في وقتنا الراهن.

قنوات التأثيرات الاقتصادية للعناقيد

تعتمد التوجهات الحديثة في المنافسة الاقتصادية على مستوى الإنتاجية لمدخلات الإنتاج المختلفة وليس على حجم هذه المدخلات كما كان متعارف عليه في النظريات الكلاسيكية. وحيث أن انتاجية عناصر الإنتاج هذه تعتمد على مستوى التكنولوجيا الموظفة في الصناعات المختلفة ، فإن الشركات ستتنافس على قدرتها في امتلاك وتوظيف مستوى أعلى من التكنولوجيا المستخدمة في خطوط انتاجها لا بحجم العمالة أو المواد الخام المستخدمة. إن مستوى التكنولوجيا المستخدمة ستحتاج إلى تكاليف عالية إذا ما أرادت هذه الصناعات إدامة استخدامها هذا يشكل أعباءً إضافية على كُلف التشغيل لهذه الصناعات مرة أخرى. كما ولا يمكن لهذه الصناعات أن تواكب التطور التكنولوجي لتحسين انتاجيتها بدون توفر بنية تحتية للنقل ذات جودة عالية أو بدون عمالة ماهرة وكذلك نظام تشريعي قادر على حل النزاعات بسرعة ونزاهة إضافة إلى نظام ضريبي كفؤ. إن

كل هذه الجوانب المتعلقة ببيئة الاعمال للعديد من الصناعات في الدول هي محرّكات للنمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على حجم الإنتاجية وكفاءة استخدام التكنولوجيا.

إنّ بناء العناقيد الاقتصادية بين الدول هو من أهم الأدوات الحديثة لتعزيز الاستفادة من التكنولوجيا وتحسين الإنتاجية للصناعات بين تلك الدول. إذ تؤثر العناقيد الاقتصادية على المنافسة من خلال ثلاثة طرق أساسية: أولها توفير الوقت والجهد على الصناعات المرتبطة بهذه العناقيد بتسهيل دخول التكنولوجيا بينها؛ ثانيها من خلال سرعة الابتكار والذي يدعم النمو في الإنتاجية مستقبلاً؛ وثالثها تحفيز خلق مزيد من الأعمال والصناعات الجديدة في السوق الامر الذي يوسّع ويقوي العنقود الاقتصادي / الصناعي نفسه. إن كل هذه القنوات التي تؤثر من خلالها العناقيد الاقتصادية في قطاع الأعمال تجعل تجمع الصناعات والأعمال ذات الارتباطات الأفقية أو العمودية وكأنها تنتج ضمن نفس الخط الإنتاجي وفي صناعة واحدة كبيرة توفّر ما يسمى وفورات الحجم الكبيرة والتي تؤدي بدورها إلى تخفيض كلف الإنتاج لمنتجات هذه الصناعات.

علاوة على ما سبق، فإنّ بناء العناقيد الاقتصادية يؤدي إلى سهولة الوصول إلى وتوظيف العمالة الماهرة والمتخصّصة والتي يمكن الحصول عليها دون الحاجة إلى تكاليف للبحث والتوظيف الخارجي، فهناك عيوب وتكاليف اضافية عادة لأي عملية استعانة بمصادر خارجية بعيدة وخارج نطاق هذه العناقيد. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل اضافة إلى تركّز أكثر في الخبرات الفنية والبشرية ضمن نفس الصناعات في العنقود ذاته.

كما وتُعتبر مسألة تعزيز التبادل التجاري واحدة من أهم المنافع المكتسبة من بناء العناقيد الاقتصادية بين الدول، إذ تساهم العناقيد الاقتصادية في تعزيز حجم التبادل التجاري بين الدول المشاركة فيها من خلال الدور الذي تلعبه هذه العناقيد في تبسيط الاجراءات الجمركية وتقليل القيود التجارية لتسهيل تبادل الخبرات والمواد الخام والتكنولوجيا إضافة إلى رأس المال بين الصناعات المرتبطة مع بعضها وبالتالي تعزيز النمو وصولاً إلى التنمية الاقتصادية.

من جهة أخرى، تلعب العناقيد دور مهم في التنمية الاقتصادية من خلال جذب وتعزيز الاستثمار، حيث تدعم العناقيد الاقتصادية عملية تبسيط اجراءات وقوانين الإنتاج المشترك والاعتماد المتبادل الأمر الذي يوفّر بيئة استثمارية جاذبة لكبرى الشركات العالمية والتي تبحث عن وفورات حجم في صناعاتها. وهذا أيضاً يمكن أن يؤدي إلى تعزيز التكنولوجيا والابتكار نتيجة مشاركة المعرفة وتنفيذ برامج بحثية مشتركة بين الدول تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للدول المشاركة. وهذا بدوره يجعل الصناعات المشاركة ضمن نفس العنقود أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

كما وتؤثر العناقيد الاقتصادية بشكل فعّال في كفاءة سوق العمل من خلال خلق مستويات متخصصة في القوى العاملة، إذ تؤدي العناقيد الاقتصادية إلى تقسيم أكثر كفاءة للعمل بين الصناعات في الدول المشاركة بحيث يصبح هناك تقسيم عمل بناءً على التخصص والكفاءة في الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين فرص العمل وتنمية رأس المال البشري بشكل عام في المنطقة العربية والدول المشاركة في مثل هذه العناقيد. وهذا بدوره يؤثر في كفاءة سلاسل التوريد والتي تأثرت بشكل كبير في الآونة الأخيرة نتيجة الأزمات المتعاقبة. فمن المعروف أنّ الصناعات التي تُشكّل عناقيد اقتصادية عادة ما تكون في مناطق جغرافية متقاربة إلى حد ما ، الأمر الذي يُخفّض تكاليف ووقت النقل وكذلك يسهّل تحقيق كفاءة اقتصادية أعلى في استخدام مدخلات الإنتاج من مصادرها المتاحة ضمن نفس العنقود وبالتالي يقود إلى سلسلة توريد أكثر كفاءة.

تدعم العناقيد الصناعية وجود شبكة موردين كثيفة وموثوقة نتيجة ارتباطها بأسس وتشريعات دولية تحكم عملها وتفاعلاتها مع الصناعات الاقتصادية المشابهة في الدول المشتركة. حيث يُساعد وجود شبكة قوية للموردين على زيادة خيارات المدخلات الإنتاجية للصناعات ذات الجودة العالية وتخفّض من الانقطاعات والاختلالات في سلاسل التوريد ضمن نفس العنقود.

على المستوى السياسي والاقتصادي الكلي ، تعزّز العناقيد الاقتصادية الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة من خلال التعاون التكاملي في مجالات اقتصادية حيوية عادة ما تُستخدم لأغراض سياسية وبسط النفوذ في النظام السياسي العالمي وبخاصة في مجالات التجارة والاستثمار. فكثير من الدول تستخدم مسألة سيطرتها على صناعات معينة واحتكارها لها كأداة للتأثير على القرارات السياسية والتحكم باقتصادات عدد من دول العالم وتعميق التبعية الاقتصادية. فالعناقيد الاقتصادية بين دول مشتركة في عدد من الاهداف الاقتصادية والسياسية يمكن أن يُعزّز التوازن الاقتصادي ويُقلّل التوترات السياسية بين الدول المشاركة، إضافة الى انه يخلق وزن مُعتبر للدول كمجموعة اقتصادية تؤثر في النظام الاقتصادي العالمي.

لا بدّ أيضاً أن نذكر بأنّ الآثار الاقتصادية للعناقيد الصناعية لن تكون دائماً ذات أثر ايجابي كبير، لأن ما يحدد ذلك مجموعة من العوامل تحدد درجة نجاح وانسجام هذه العناقيد الاقتصادية، إذ تلعب قوة الصناعات والقطاعات الاقتصادية إضافة إلى توفر المواد الخام والعمالة الماهرة المدربة ودرجة تكاملتها إضافة إلى القوانين والتشريعات والاتفاقيات الدولية بين الدول المشاركة الدور الأبرز في قياس مدى فعالية بناء العناقيد الاقتصادية. كما ويُشكّل ضعف التنوّع الاقتصادي وطرق الإنتاج في الصناعات وبخاصة في الدول النامية إحدى العقبات التي تواجه تعظيم المنفعة من بناء العناقيد الاقتصادية، ففوائد العناقيد الاقتصادية قد تختلف بحسب الظروف والقدرات الاقتصادية للدول المشاركة، وكذلك بُنية ومستوى التكامل داخل العنقود الاقتصادي نفسه.

التوجهات المقترحة للعناقيد الصناعية في الدول العربية

سيتم في هذا الجزء من الورقة مناقشة الأفق المستقبلية المقترحة والتي يُمكن من خلالها بناء عناقيد اقتصادية مثمرة وذات منفعة كبيرة على اقتصادات المنطقة العربية. وقد تم الاعتماد في هذا الجزء على البيانات المنشورة في التقارير والدراسات الصادرة عن صندوق النقد العربي وهي أحدث بيانات وتقارير منشورة مؤخراً. هناك العديد من البيانات الأخرى التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد القطاعات الاقتصادية المقترحة لبناء العناقيد الاقتصادية وتحتاج الى دراسة معمقة واحتساب النسب والمؤشرات المطلوبة حول التركيز الصناعي والروابط الأمامية والخلفية لكل منها إلا أن ذلك يتطلب دراسة تفصيلية أخرى. لذلك تم الاعتماد هنا على مؤشرات اقتصادية كلية مع التركيز على جانب الصناعات وبخاصة الصناعات التحويلية في الدول العربية إضافة الى مؤشرات التجارة الدولية وبخاصة التركيب السلعي لأهم صادرات الدول العربية.

يشير الجدول أدناه الى حصة أهم ثلاث صناعات تحويلية من إجمالي إنتاج قطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية خلال الفترة 2010-2018، حيث يلعب قطاع الصناعات التحويلية في هذه الدول الدور الأكبر والحيوي في تعزيز التنمية الاقتصادية لتلك الدول، فهو المحرك الرئيس والقطاع الأكثر تحقيقاً للقيمة المضافة في اقتصادات الدول. كم أنه من القطاعات التي تتطلب مستوى تكنولوجي متقدّم وعمالة متخصصة إضافة الى أنها من القطاعات الاقتصادية التي تنجح فيها فكرة العناقيد الاقتصادية لطبيعة إنتاجها وهيكلها. بالإضافة الى ذلك يشكّل قطاع الصناعات التحويلية المكوّن الأساسي لهيكل القطاعات الإنتاجية في أغلب الدول العربية وبخاصة الدول المستوردة للنفط.

تُشير البيانات الى أن هناك تبايناً في أهم الصناعات التي تستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي الصناعات التحويلية للدول العربية، إذ تتمتع أغلب الدول العربية بميزة تنافسية في صناعات الأغذية والمشروبات وهذا من أهم القطاعات التي يمكن أن ينجح بناء العناقيد الاقتصادية فيها، وبخاصة في الدول القريبة جغرافياً من بعضها البعض كالأردن والسعودية والعراق ولبنان. في المقابل يمكن أن يتم تأسيس عناقيد اقتصادية في قطاع الصناعات النفطية والمنتجات الهيدروكربونية إضافة الى الصناعات الكيماوية في دول منطقة الخليج العربي. كما وتظهر البيانات بأن هناك أيضاً امكانية لتأسيس وبناء عناقيد اقتصادية في مجال صناعة المعادن الأساسية بين كل من عُمان وقطر والبحرين. كذلك عناقيد في صناعات المنتجات المعدنية بين فلسطين ولبنان.

حصة أهم ثلاث صناعات تحويلية من إجمالي ناتج قطاع الصناعات التحويلية في عدد من الدول العربية
خلال الفترة (2010-2018)

(%)

| الكود | قطاع الصناعات التحويلية | الأردن | الإمارات | البحرين | تونس | السعودية | العراق | عمان | فلسطين | قطر | الكويت | لبنان | مصر | المغرب | اليمن |
|-------|--------------------------------|--------|----------|---------|------|----------|--------|------|--------|------|--------|-------|------|--------|-------|
| 15 | الأغذية والمشروبات | 23.0 | ... | 5.1 | 32.3 | 14.2 | 32.8 | 9.7 | 25.1 | ... | 4.9 | 36.4 | 22.7 | 27.4 | 39.3 |
| 17 | المنسوجات | ... | ... | ... | 16.0 | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| 23 | تكرير النفط ومنتجات النفط | 11.3 | 20.5 | 50.1 | ... | 19.9 | 51.2 | 34.7 | ... | 28.8 | 60.3 | ... | 22.0 | 12.6 | 31.4 |
| 24 | الكيمائيات والمنتجات الكيماوية | 16.7 | 11.6 | ... | 12.5 | 30.9 | ... | ... | ... | 31.3 | 17.1 | ... | ... | 14.1 | ... |
| 25 | منتجات المطاط والبلاستيك | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | 10.0 | ... | ... | ... |
| 26 | المنتجات المعدنية | ... | 10.9 | ... | ... | ... | 8.4 | ... | 25.3 | ... | ... | 10.9 | ... | ... | ... |
| 27 | المعادن الأساسية | ... | ... | 18.3 | ... | ... | ... | 14.3 | ... | 11.4 | ... | ... | 10.5 | ... | ... |
| 28 | المنتجات المعدنية | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | 10.5 | ... | ... | ... | ... | ... | 6.7 |

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

في المقابل تُشير البيانات الواردة في الجدول اللاحق الى أهم السلع التي يمكن القول بأن المنطقة العربية تتميز بميزة تنافسية في انتاجها، بحيث تشكل أكثر الصادرات السلعية التي تُنتج داخل الاقتصادات العربية ويمكن للدول المنتجة لها من التوسع في تنافسياتها العالمية عبر بناء عناقيد اقتصادية لهذه السلع. كما وتظهر أيضاً أهم الواردات التي تستوردها المنطقة العربية والتي يمكن أيضاً توفير جزء منها عبر التكاملات الاقتصادية القومية وتسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول العربية. من الواضح أن المنتجات المرتبطة بالنفط هي مرة أخرى المجال الأكبر لبناء العناقيد الاقتصادية في المنطقة العربية، حيث تشكل الحجم الأكبر من التجارة الدولية وهي بطبيعة الحال ناتجة عن وفرة المورد الاقتصادي، النفط ومشتقاته، في عدد من الدول العربية. كما وتعتبر الصناعات التي تعتمد على الكيماويات العضوية والألمنيوم إضافة الى الصناعات التحويلية في مجال الأسمدة واحدة من أهم المجالات التي يمكن أن تكون ناحجة جداً في بناء عناقيد صناعية كفوة وفعالة بين عدد من الدول العربية التي تتميز بميزة تنافسية عالية في انتاجها.

تجدر الإشارة الى أن تقارير التجارة الدولية والأسواق الدولية تشير الى أن من أكثر السلع تداولاً في الأسواق العالمية خلال السنوات الاخيرة هي النفط الخام والغاز الطبيعي والمواد الغذائية الأساسية والقطن، وهذه في مجملها يمكن أن تنتج في المنطقة العربية بكفاءة وتنافسية عالية اذا ما تم التوسع في انتاجها عبر بناء العناقيد الاقتصادية في الدول العربية.

أهم عشر صادرات سلعية عربية إلى الأسواق العالمية
(مليون دولار أمريكي)

| رمز السلعة | المنتجات | الصادرات الإجمالية | | | | الواردات الإجمالية | | | |
|---------------|---|--------------------|---------|---------|---------|--------------------|---------|-----------|-----------|
| | | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 |
| 27 | الوقود المعدني، الزيوت المعدنية ومنتجاتها وتصفياتها والفرواات البرية والشمع المعدني. | 69,066 | 79,259 | 70,162 | 74,391 | 601,580 | 495,512 | 408,729 | 673,431 |
| 71 | الكلئ الطبيعي والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطيية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة مما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية. | 91,405 | 60,039 | 69,483 | 66,683 | 69,246 | 63,700 | 58,347 | 52,539 |
| 85 | الألات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها. | 93,041 | 79,660 | 90,435 | 90,025 | 48,320 | 40,457 | 43,849 | 40,797 |
| 39 | البلاستيك والمواد المصنوعة منه. | 29,459 | 22,925 | 25,483 | 26,086 | 42,975 | 30,261 | 32,023 | 34,076 |
| 84 | المفاعلات والمراجل، والألات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها. | 85,966 | 82,157 | 90,838 | 91,028 | 22,795 | 20,479 | 22,542 | 22,660 |
| 87 | العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارحة) والقطاع المصنوعة منها. | 67,360 | 56,816 | 68,524 | 66,257 | 21,233 | 17,944 | 19,548 | 21,745 |
| 29 | الكيمويات العضوية. | 9,959 | 7,576 | 8,210 | 8,374 | 20,645 | 13,499 | 17,911 | 20,322 |
| 76 | الألمنيوم والمواد المصنوعة منه. | 7,257 | 6,197 | 6,605 | 6,987 | 19,426 | 12,542 | 13,113 | 14,356 |
| 31 | الاسمدة. | 1,529 | 1,428 | 1,589 | 1,278 | 18,238 | 10,178 | 9,828 | 10,492 |
| 72 | الحديد والصلب. | 17,538 | 19,280 | 23,192 | 24,302 | 12,830 | 6,451 | 7,048 | 7,421 |
| | الإجمالي | 947,372 | 755,641 | 851,833 | 852,930 | 1,179,318 | 831,722 | 1,009,026 | 1,090,347 |

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2022، صندوق النقد العربي.

المراجع:

- اسماعيل محمد و محمود جمال. (2021) ، أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية ، دراسات اقتصادية: صندوق النقد العربي، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة.
- صندوق النقد العربي (2022) ، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد 6 ، 2022 أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة.
- علي كريم و فاطمة لفته. (2023). دور استراتيجية العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر-صناعة الأثاث دراسة حالة. *Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences*, 15(46), 595-577.
- Boldyreva, S. B., Alimov, A. K., Adilchaev, R. T., Idzhilova, D. V., & Chadlaeva, N. E. (2020). On the development of cluster theory. *International Journal of Management (IJM)*, 11(11).
- Delgado, M., Porter, M. E., & Stern, S. (2014). Clusters, convergence, and economic performance. *Research policy*, 43(10), 1785-1799.
- El Ebrashi, R., Hattab, H., Hassan, R. S., & Bouchra, N. H. (Eds.). (2023). *Industry Clusters and Innovation in the Arab World: Challenges and Opportunities*.
- Lengyel, B., Iwasaki, I., & Szanyi, M. (2010). Industry cluster and regional economic growth: evidence from Hungary. *Hitotsubashi Journal of Economics*, 149-167.
- Vicente, J. (2018). *Economics of clusters: A brief history of cluster theories and policy*. Springer.
- Wickham, M. (2005, July). Regional Economic Development: Exploring the Role of Government in Porter's Industrial Cluster Theory. CRIC Cluster conference, June 30-July 1 2005, Ballarat, Australia.



الندوة القومية حول

" العناقيد الاقتصادية وأهميتها في النهوض بالتشغيل "

1 - 2 أغسطس / أب ، عمان / المملكة الأردنية الهاشمية

ورقة عمل حول

" العناقيد الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة

ومتناهية الصغر في الدول العربية "

اعداد

المستشارة إبتسام بنت فهد السعيد

مستشار اداري و مالي و خبير مصرفي -

سيده اعمال - وعضو اللجنة السعودية

لسوق العمل - اتحاد الغرف السعودية -

عضو لجنة شؤون المرأة العربية منظمة

العمل العربية

المقدمة (Introduction)

يتجه الواقع العالمي في ظل المتغيرات الحالية بشكل ملموس نحو دعم المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر ومساندتها. فالمنظمات الدولية بنشاطاتها المتنوعة والواقع التطبيقي في مختلف بلدان العالم يظهران بجلاء ان قطاع المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر قطاع هام يتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الاولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لاي دولة ليصبح اقتصادا قويا متينا.

لأن نمو وانتشار المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر في كافة القطاعات الاقتصادية جعلها القوة المحركة لاقتصادات الدول والمصدر التقليدي لنموها وتطورها، كما ان عدد هذه المشروعات يشكل نسبة كبيرة بالمقارنة مع عدد المشروعات الكلي في أي بلد في العالم، بالإضافة لذلك فان التجربة الدولية تبين ان معظم بلدان العالم المتقدم والنامي ظلت تبحث في السنوات القليلة الماضية عن كافة الطرق والوسائل لزيادة عدد المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر فيها نظرا لأهميتها اللامتناهية، وتحقيق اعلى قيمة مضافة منها، وكذلك قدرتها على احداث التحول في علاقات وقيم العمل والانتاج. وتلعب المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر المصدر الرئيس للابتكار والتجديد واداة للمحافظة على استمرارية المنافسة في السوق العربي لان اغلب المشروعات الكبيرة تعتمد عليها في شراء احتياجاتها وترويج منتجاتها. لأن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الدول العربية نتيجة العولمة والانفتاح، فرضت على الدول العربية البحث عن اقتصاد أكثر تكيفاً ومرونة مع هذه الاوضاع، وهذا ما نتج عنه مذهب اقتصادي جديد، وهو الذي يعتمد على الاعمال والصناعات والخدمات و التكنولوجيا وغيرها من مشاريع صغيرة و متناهية الصغر إذ بدء ينتشر في عدد كبير من الدول العربية على حد سواء، فهو عند الكثير طوق النجاة في ظل اقتصاد العولمة خاصة بالنسبة للدول العربية.

لأنها تعد إحدى الحلول الأساسية للقضاء على ظاهرة البطالة، إضافة تلعب دوراً هاماً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

*اهمية المشروعات الصغيره و متناهية الصغر في الدول العربية.

يتجه اغلب واقع الدول العربية وما يشهده في ظل المتغيرات الحالية بشكل ملموس نحو دعم قطاع المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر ، لانه مع الوقت عرف أن هذه المشاريع كانت السبب في تطور اقتصاديات الدول المتقدمة و محور اساسي في اقتصادها، فالمدقق في واقع بعض هذه الدول يجد أن قاعدتها الاقتصادية قامت على المشروعات الصغيرة ، ويظهر بوضوح

أن هذا القطاعات تمثل مصدر دخل لاغلب شعوب الدول العربية مما تساهم في ازدهار الدولة وبالتالي تخدم اقتصادها ، وتتكامل معها باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الأولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لأي دولة عربية ليصبح اقتصادا قويا ومتينا .

ماذا تعني المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر في الدولة العربية؟

إختلف التعريفات للمسميان حسب كل دولة عربية كان من ناحية راس المال أو عدد العماله و لكن الاغلب اجمع على أن المشروعات الصغيرة :تضم من 5 الى 49 موظف وراس مالها من 20 الف دولار الى100 الف دولار هو كل مشروع يكون عدد العاملين فيه محدود، ولا يحتاج أصول رأسمالية ضخمة وكثيرة لعمله، وتكون ملكيته محصورة بصاحب المشروع أو شريك آخر، ويمارس نشاطه ضمن منطقة جغرافية محدودة.

مشروعات متناهية الصغر :هي مشروعات التي تضم أقل من 5 موظفين، أو التي لا يتجاوز راس المال من 1000 دولار الى 10 الاف دولار وهي مشروعات يمكن إدارتها ذاتياً بسبب عدم وجود عمليات إدارية معقدة أو كادر وظيفي كبير يحتاج إلى تفرغ لإدارته.

ما هو دور المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر في النمو الاقتصادي للدول العربية؟

- تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل.
- تحتاج إلى رأس مال منخفض والبعض لا يحتاج راس مال لبدء النشاط فيها.
- تتميز بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة.
- تعطي فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات.
- تنخفض نسبة المخاطرة فيها بالمقارنة بالشركات الكبرى.

أنواع أنشطة المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر في الدول العربية.

على الرغم من صغر حجمها، تلعب المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر دورًا مهمًا في الاقتصاد ، فهي تفوق عدد الشركات الكبيرة إلى حد كبير، وتوظف أعدادًا كبيرة من الناس وتتميز عمومًا بطابع ريادة الأعمال، مما يساعد على تشكيل الابتكار ومنها:

- محل تموينات.
- متاجر بيع التجزئة.
- عيادات وصيدليات
- الصالون ومحلات الحلاقة.
- المطاعم والمقاهي.
- المتاجر والمخابز
- محلات السبا والبدي كير.
- غسيل السيارات.
- تنظيم الحفلات.
- الضيافة والمشروبات.
- تربية الحيوانات عزكم
- تصميم العبايات و الملابس
- الله.
- حاضنة الأطفال
- متاجر الورد و الهدايا.
- اعداد الوجبات الصحية.

- المدرب الشخصي.

العناقد الاقتصادية و زيادة القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة و متناهية الصغر في الدول العربية"

تهتم معظم دول العربية بتوفير إحصاءات رسمية للمؤشرات الاقتصادية للمشروعات على أساس سنوي مستمر، وذلك للدور الذي تلعبه تلك الإحصاءات في عكس الحالة الاقتصادية للمشروعات وتوفير بيانات إحصائية حديثة تساعد متخذي القرار، لكونه يوفر بيانات توضح مدى مساهمة المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر في إجمالي الناتج المحلي كما انه يعطي صورة لمدى نمو واستمرار هذه المشروعات والمعوقات التي تحول دون هذه الاستمرارية. ومن هنا، برزت الحاجة إلى مسح المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر، وذلك لتحقيق الأهداف التالية :

1. مدى مساهمة المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر في الناتج المحلي.
2. توفير بيانات تساعد في معرفة معدلات نمو واستمرار المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر لكل نشاط اقتصادي.
3. معرفة ما يستوعبه كل نشاط اقتصادي من عدد المشتغلين
4. معرفة حجم التغير في تعويضات المشتغلين المستحقة الدفع حسب الأنشطة الاقتصادية.
5. التعرف على حجم النفقات والايادات لكل نشاط اقتصادي.
6. معرفة أهم المعوقات التي تحول دون استمرارية المشروعات في سوق العمل.
7. توفير بيانات عن مدى الاستفادة من الأنظمة والخدمات الإلكترونية في المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر.
8. مساهمتها في الوقوف أمام العراقيل التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر، وذلك بسبب ما تمتلكه من إمكانيات معرفية عالية.
9. استخدام في تفعيل الأساليب وتقنيات أساليب مراقبة الجودة الإحصائية على الجودة بوصفها وسيلة للحصول على المعلومات عن سير العمليات الإنتاجية والمشاكل التي تواجهها.
10. العمل على تطوير للعديد من البرامج الحكومية لزيادة الانتاجية لتمكين المشروعات من زيادة المنافسة على المستوى الوطني والاقليمي.

استراتيجية العناقد الاقتصادية في زيادة القدرة التنافسية في المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.

1. تعاهد المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر من الباطن والتزويد الخارجي ثم التحالف والذي يعد نوعاً من العلاقات المتطورة التي تتم بالتعاون ما بين الشركات المختلفة في المجالات المستحدثة والمتمثلة في التطوير التكنولوجي والتشارك في المعلومات وبرامج التدريب والتسويق المشترك.
 2. وضع الحلول والتسهيلات اللازمة لدعم ورفع قدرة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الحالية والمستقبلية لمواجهة أية عوائق قد تعوق انطلاق وتميز وزيادة هذه المشروعات في مجال الأعمال.
 3. العناقد الاقتصادية ترى المشروعات الصغيره ،ومتناهية الصغر أنه ركائز أساسية لمستقبل العمل، وذلك ليس لاستحداث العمالة والنمو الاقتصادي فحسب، بل أيضاً لحفز الابتكار و زيادة المنافسة في الأسواق.
 4. تهيئة المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر بأن تستثمر أكثر في التدريب و التعاون مع الشركات الكبيره والاستفادة منها في سياسات العمل لتوفر بيئة عمل أفضل، لتلحق بركب المنشآت الكبيرة نوع ما فيما يتعلق الأمر بالإنتاجية ونوعية العمالة.
 5. في البلدان النامية توجد ثغرات في الإنتاجية التي تؤدي إلى انخفاض مستوى توليد الدخل وانتشار السمة غير المنظمة وضعف أداء النمو، ولسد هذه الثغرة تعمل استراتيجية العناقد الاقتصادية على حل المشاكل التي تواجهها المشروعات الصغيرة و متناهية الصغيره سواء من منظور أصحاب العمل أو من منظور المستخدمين، عن طريق (الابتكار والإنتاجية، ثغرة الإنتاجية، ثغرة الأجور).
- طرق لزيادة المنافسة في تفعيل دور المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر في ظل العناقد الاقتصادية

1. تقديم عمل بشكل احتراف.
2. إنشاء موقع ويب.
3. تعيين عنوان مقر رئيسي للمنشأة.
4. التواجد على منصات التواصل الاجتماعي.
5. تمويل المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر.

6. الإقراض غير المباشر.

7. ربط المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بتجمعات اقتصادية تفعل بينها المحاكاة.

8. أهمية العناقيد الاقتصادية ودورها في تنمية المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر باعتبارها العصب الاساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

9. قدرتها على تفعيل الترابط والتشابك الاقتصادي للدوله والحد من مخاطر العولمة والمنافسة مع المنتجات المستوردة، خاصة مع التحرير المستمر للأسواق

بعض الامثلة السريعة للدول العربية في دعمها للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

❖ مصر

تولي الدولة المصرية أهمية كبيرة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر كونها إحدى الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث عملت على دعم مبادرات تهدف لتوفير الدعم المالي، وتقديم الخدمات التسويقية واللوجستية والتكنولوجية لهذه المشروعات، وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية، بالإضافة إلى ترسيخ ثقافة العمل الحر، وعملت على تخفيض الرسوم الجمركية على الآلات والمعدات اللازمة للتشغيل بنسبة تتراوح ما بين 2% إلى 5%، بالإضافة إلى تخصيص 40% من المشتريات الحكومية لصالح المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، كما عملت على نظام ضريبي مبسط للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، حيث أظهر التقرير أن قيمة الضريبة السنوية على حجم أعمال المشروع الأقل من 250 ألف جنيه تكون 1000 جنيه وفقاً للقانون، بينما تكون 2500 جنيه على أعمال المشروع التي تتراوح ما بين 250 لـ 500 ألف جنيه.

❖ السعودية

تسعى السعودية إلى رفع مساهمة المشروعات الصغيرة لتصل إلى 35% من الناتج المحلي بحلول عام 2030، من خلال تقديمها برامج حكومية مالية و تدريبية مدعومة للقطاع ، وتشير الأرقام الرسمية إلى أن المشروعات الصغيرة توفر نحو 70% من فرص العمل بالقطاع الخاص في السعودية. كما تمثل 99.5% من إجمالي المشاريع في السعودية معظمها من المشروعات الصغيرة التي تواصل توسعها من حيث العدد والحجم والنطاق.

والدولة توليها اهتمام كبير جداً في دعمها مادياً و تسهيل الانظمة حيث تشير التقرير إلى أن حجم التمويل الذي حصلت عليه المشروعات الصغيرة في السعودية

خلال الربع الأول من العام الجاري 2023 بلغ 1.35 مليار ريال وهو أعلى مستوى ربعي يصل إليه، مدفوعاً بصفتين كبيرتين بلغت قيمتهما مجتمعة أكثر من 375 مليون ريال.

وحضيت قطاعات التجارة الإلكترونية والتجزئة كانت الأكثر جذباً لرؤوس الأموال الجريئة خلال الربع الأول من العام 2023، بعدما كانت التقنية المالية أكثر المجالات جذباً للتمويل في العام السابق 2022.

❖ الأردن

تعد الشركات الصغيرة و متناهية الصغر المحرك الأساسي للاقتصاد الأردني اذ تمثل 98% من وحدات القطاع الخاص.

و عملت على إصدار عدة قوانين لدعم المشروعات الصغيرة مثل قانون وزارة الصناعة والتجارة وغيره من القانون وأنشأت المملكة الأردنية العديد من مؤسسات التمويل العامة والخاصة مثل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ، و منذ عام 2016 ، دخلت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع في شراكة مع منظمة دولية لمعالجة قضايا الشركات الصغيرة من خلال صياغة ثلاثة أدلة توجيهية حول كيفية (1) تعزيز تنسيق سياسات الشركات الصغيرة والحوار بين القطاعين العام والخاص، (2) المتابعة الفعالة وتقييم مبادرات المشاريع الصغيرة (3) إحصاءات الشركات الصغيرة كما يتلقى الأردن دعماً مستمراً من المانحين الدوليين، ولا سيما الاتحاد الأوروبي في مجال الابتكار وريادة الأعمال.

❖ الجزائر

أطلقت الحكومة الجزائرية برنامجاً جديداً لتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل نهاية العام الجاري، بهدف مساعدتها على الاستمرارية وتطوير قدرتها على استعمال التكنولوجيات الحديثة ، حيث أطلقت برنامج ذو 4 محاور لرفع فعالية المؤسسات في استغلال المواد، وتمكينها من الدخول إلى أسواق جديدة، والتقليص من نسب فشل مثل هذه المؤسسات عن طريق تشخيص الأسباب والقضاء على جميع العراقيل، من أجل الرفع من قدراتها التنافسية وضمان استمراريتها.

فقد استفادت 454 مؤسسة من البرنامج حتى نهاية سبتمبر/أيلول الماضي، مقابل 321 مؤسسة خلال 2020.

كما قدم البرنامج 135 دورة منذ بداية السنة الحالية، بهدف رفع مستوى الشباب المبتكر، وتم توجيهه 2861 شاباً من أصحاب الأفكار المبتكرة لتحقيق مشاريعهم.

*التوصيات (Recommendations)

1. على الأطراف الانتاج الثلاثة في الدول العربية الاستفادة من منظمة العمل العربية لما تتمتع بإرث طويل في مجال اعداد البحوث و الدراسات و الندوات و التجارب التي تساهم في عدة توصيات لدعم المشاريع الاقتصادية للمشروعات الصغيرة و متناهية الصغر على الازدهار من خلال توجية الشباب التدريب على جميع المستويات ودعم روح تنظيم المشاريع وتهيئة بيئة مؤاتية وضمان و سهولة وصولهم إلى الأسواق.
2. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة و تبادل التجارب العربية أن لا تكون مقتصرة على قاعات الندوات و المؤتمرات.
3. تبدأ مشروعك وتحسنه البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة والقادرة على زيادة التنافس.
4. تعزيز سلاسل القيم لأن الاعمال لا توجد من فراغ، وكيفية إنشاء القيمة من خلال المنشآت والأنشطة والجهات الفاعلة الأخرى اللازمة للانتقال بمنتج من الفكرة المبدئية وحتى السوق النهائية.
5. دعم رؤية الابقاء و محورها الأنسان من أجل مستقبل العمل وهذا يعني إعادة تأكيد أن العمل ليس بسلعة للناس واحتياجاتهم وتطلعاتهم من خلال دعم المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر في مواجهة التحديات التي تواجهها والتغلب عليها، بل لابد من تحسين سبل عيش الناس الذين يديرونها والأشخاص الذين يعملون لصالحها.
6. استدامة المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر و القدرة على زيادة التنافس في هذه المجال يوحى الى شكل من الاطمئنان ، وذلك من خلال التوعية ورفع الوعي للمجتمع لإدراك أهمية و قيمة المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر ، و التعريف بأنها شكل من أشكال زيادة الدخل القومي و القضاء على البطالة.
7. على الحكومات العربية تسهيل إجراءات إنشاء هذه المشروعات على الشباب و المستثمرين و عدم تساوي اشتراطاتها مما يشترط على الشركات الكبيره بل لا بد من وجود الاستثناء لغاية الرفع من استدامتها.
8. تشجيع الشباب ورواد الأعمال على إطلاق مشاريعهم.

9. دعم رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتسريع نمو أعمالهم من خلال التقنية المالية.
10. استخدام التقنية لتسريع المعاملات المالية واختصار الوقت.
11. زيادة نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي.
12. المشاركة في صنع التحول الرقمي من خلال التقنية المالية.
13. توفير حلول مرنة وبسيطة للسداد .

*الخاتمة(Conclusion)

هنا يجب أن ننوه على أهمية المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر و على الدور المحوري الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية و الاقتصاد ، و التخلص من المشاكل المختلفة وخاصة مشكلة البطالة و مشكلة صعوبة الحصول على بعض السلع و المنتجات من الأسواق العالمية ، و على الدولة أن تهتم بقضية المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر كغيرها من القضايا لأن هذه المشاريع الصغيرة و متناهية الصغر قادرة على وضع الدولة في ركب الدول المتقدمة والتي تمتلك اقتصاديات ضخمة و تمتلك رؤوس أموال عديدة و عليها تشجيع الشباب والمستثمرين من أجل العمل و إنشاء المشروعات المختلفة مواكبة العالم المتقدم و التقنية الحديثة.

"وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين"

المراجع.(References)

1. فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 21.
2. كاظم احمد البطاط، كمال كاظم الشمري، موقع الصناعات الصغيرة في ظل التكيف الهيكلي، جامعة كربلاء، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد العاشر، العدد الثالث، 2012، ص 204.
3. ع. ب. ن. ع. (2020). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول، في ضوء رؤية 2030م: دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية و القانونية.
4. محددات نجاح الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة". المجلة الدولية للأعمال والعلوم الاجتماعية 2011. 9 IB Kadirى ، "الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوليد فرص العمل في الدول العربية": دور التمويل. فرع الكويت من المجلة العربية للأعمال والإدارة 1: 2012. 10 Kantabutra S Avery GC ،
5. "CVD"، "التمويل الصغير ، أدوار المانحين وتأثيرهم والأجندة المناصرة للفقراء الحزائر.

أثر المتغيرات الراهنة على العناقيد الاقتصادية

د. عبد الحليم محمود شاهين

خبير السياسات الاقتصادية برئاسة مجلس الوزراء - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

أستاذ الاقتصاد المشارك والمدير التنفيذي لوحدة الابتكارات التربوية والتعلم عن بعد

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية

halem@alexu.edu.eg

عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 1-2 أغسطس/ آب 2023

يُمكن تعريف العناقيد الاقتصادية Economic clusters، المعروفة أيضًا بمصطلحات العناقيد الصناعية Industry Clusters أو عناقيد الأعمال Business Clusters، على أنها تجمعات جغرافية للشركات والموردين والمؤسسات التعليمية والبحثية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة في قطاع اقتصادي محدد. بمعنى آخر فهي تشير إلى تجمع القطاعات الاقتصادية المترابطة والتي تشترك في نشاط اقتصادي معين. وقد تم تطوير مفهوم العناقيد الاقتصادية بواسطة الاقتصادي الأمريكي مايكل بورتر (Michael Porter) - الذي يعتبر من أبرز الباحثين في هذا المجال - في مقاله بعنوان "Clusters and the New Economics of Competition" والمنشورة في مجلة Harvard Business Review في عام 1998، حيث قدم بورتر نظريته حول العناقيد الاقتصادية وأهميتها في تعزيز التنافسية والابتكار (Porter, 1998).

أهمية الموضوع:

بشكل عام، تعتبر العناقيد الاقتصادية أحد المفاهيم الرئيسية في علم الاقتصاد، وتعمل هذه العناقيد على تعزيز التعاون والتفاعل بين المشاركين وتعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي في القطاع المعني، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتنافسية. وبشكل خاص، فإن أثر التغيرات الراهنة على العناقيد الاقتصادية هو موضوع ذو صلة كبيرة لفهم ديناميكيات الاقتصادات الإقليمية واستجابتها لمختلف العوامل. حيث تتأثر العناقيد بعدد من المتغيرات الراهنة التي تحدد طبيعتها وأدائها الاقتصادي. كما تؤثر المتغيرات الراهنة بشكل كبير على العناقيد الاقتصادية. فالعناقيد الاقتصادية تشير إلى تجمع المؤسسات والصناعات المترابطة في منطقة جغرافية محددة، والتي تتشارك في

تكنولوجيا وموارد وأسواق مشتركة. وبالتالي، فإن أي تغيير في البيئة الاقتصادية المحيطة يؤثر على هذه العناقيد بشكل مباشر.

وتعيش العناقيد الاقتصادية في زمنٍ مليءٍ بالتحويلات والتغيرات المتسارعة. فعلى مر التاريخ، كانت المتغيرات الراهنة تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل العناقيد الاقتصادية وتحديد مصيرها. وفي الوقت الحاضر، يشهد العالم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والاجتماعية التي تؤثر بشكل كبير على العناقيد الاقتصادية (Dicken, 2015). وتتضمن المتغيرات الراهنة التحويلات الاقتصادية العالمية، حيث يشهد العالم تغيرات هيكلية في الاقتصاد العالمي مثل العولمة والتجارة الحرة وتكامل الأسواق بين الدول. هذه التحويلات تؤثر في تشكيل العناقيد الاقتصادية عبر العالم، حيث يتم تكوين تحالفات وشراكات استراتيجية بين الدول والمناطق الاقتصادية لتحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز النمو المشترك.

بالإضافة إلى ذلك، تلعب المتغيرات السياسية دورًا حاسمًا في التأثير على العناقيد الاقتصادية. فالتغيرات في السياسات الحكومية والتشريعات والعلاقات الدولية قد تؤثر بشكل كبير على الاستثمارات والتجارة والنمو الاقتصادي. على سبيل المثال، النزاعات الجيوسياسية والحروب التجارية يمكن أن تعرقل النمو الاقتصادي وتعطل تعاون العناقيد الاقتصادية (Delgado et al., 2014). أيضًا، تعتبر التقنية والابتكار من المتغيرات الراهنة التي تؤثر بشكل كبير على العناقيد الاقتصادية. فالتطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي قد يؤدي إلى ظهور عناقيد جديدة ونماذج اقتصادية مبتكرة. وفي نفس الوقت، قد يؤدي التحول التكنولوجي إلى تغييرات هيكلية في بعض العناقيد القائمة، مما يتطلب تكيف وتحديث القطاعات الاقتصادية المعنية (Audretsch & (World Investment Report 2020 (Overview), 2020). علاوة على ذلك، يجب أيضًا أن ننظر إلى المتغيرات الاجتماعية التي

تلعب دورًا مهمًا في تأثير العناقيد الاقتصادية. تغيرات في الثقافة والقيم والمعتقدات قد تؤثر على الطلب والعرض في السوق وتتطلب تعديلات في استراتيجيات العناقيد الاقتصادية.

خلاصة القول، تعتبر المتغيرات الراهنة أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على العناقيد. ولا شك أن فهم هذا التأثير يساعد الباحثين وصانعي القرار على التحليل والتنبؤ بالتطورات الاقتصادية، مما يساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة والفعالة. على الجانب الآخر، يُمكن أن يحمل تأثير المتغيرات الحالية تداعيات فورية على العناقيد الاقتصادية، وينعكس ذلك بوضوح في الأجل القصير، كما يمكن لهذا التأثير أن يتجلى في الأجل الطويل. كما يترتب على هذه التغيرات أثر إيجابي أو سلبي على العناقيد الاقتصادية. على سبيل المثال، يُمكن للمتغيرات الإيجابية أن تفتح آفاقًا جديدة وتعزز نمو العناقيد الاقتصادية. ومع ذلك، يمكن أن تعرقل التحديات السلبية تطور العناقيد وتُحدث تحديات جديدة (Porter, 1998; Schwab & Zahidi, 2020).

المتغيرات الراهنة التي يمكن أن تكون لها تأثير على العناقيد الاقتصادية:

تُعد الأزمات الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية، والعولمة والتجارة الدولية، والسياسات الحكومية، والتغيرات الديمغرافية، والتغيرات البيئية، والتوترات الجيوسياسية مثل النزاعات العسكرية أو التجارية بين الدول أحد الأمثلة المهمة على المتغيرات الراهنة التي يمكن أن تكون لها تأثير على العناقيد الاقتصادية.

1- الأزمات الاقتصادية Economic Crises:

تؤثر الصدمات والاضطرابات الاقتصادية بشكل كبير على العناقيد الاقتصادية، فقد تتسبب الأزمات المالية والركود والجوائح العالمية - مثل جائحة كوفيد 19 - في عواقب خطيرة على العناقيد الاقتصادية، ويمكن أن تؤدي هذه الأحداث إلى اضطراب سلاسل التوريد وإغلاق الأعمال

التجارية، كما قد تواجه العناقيد التي تعتمد بشكل كبير على صناعات محددة تحديات كبيرة خلال هذه الاضطرابات.

تشكل الأزمات تحديات كبيرة للعناقيد الاقتصادية، لما لها من تأثير مباشر، وتتنوع الأزمات

ما بين:

1. **الأزمات المالية:** كأزمات الركود والكساد الاقتصادي، فقد تؤدي إلى تراجع الإنتاجية وزيادة معدلات البطالة وانكماش القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن تقلص حجم التجارة وتراجع الاستثمارات بسبب عدم اليقين، وكل ذلك سينعكس في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي. أبرز مثال على الأزمات المالية العالمية هي أزمة التمويل العقاري في الولايات المتحدة عام 2008 وما ترتب عليها ما يعرف بالأزمة المالية العالمية (2007-2008)، وأزمة الديون السيادية في منطقة الاتحاد الأوروبي عام 2010 (Reinhart & Rogoff, 2009).
2. **الأزمات الاقتصادية العالمية:** كأزمة النفط في عام 1973 وأزمة النفط الثانية في عام 1979. وما ترتب عليها من ارتفاع أسعار الطاقة، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض معدلات النمو (Hamilton, 1983).
3. **الأزمات الاقتصادية الإقليمية:** كأزمة ديون الدول الناشئة في أمريكا اللاتينية في الثمانينيات، وما ترتب عليها من تدهور القطاع المالي، وانخفاض الاستثمارات، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.
4. **الأزمات الاقتصادية الوطنية:** كأزمة الديون السيادية والاقتصادية في عديد من الدول مثل اليونان والأرجنتين. وما نتج عنها من تدهور قيمة العملة، وارتفاع معدلات البطالة، وتقلص حجم الإنفاق الحكومي، وتراجع معدلات النمو (Aizenman & Pasricha, 2013).

5. **الأزمات النقدية:** والتي يترتب عليها انهيار قيمة العملة المحلية، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع المستوردة وارتفاع معدلات التضخم، مما يؤثر على القوة الشرائية وحجم الاستهلاك في المجتمع. كما تشكل التقلبات في أسعار الفائدة والاستدانة من الخارج تحديات في إدارة الديون والسيولة المالية (IMF, 2023).

6. **الكوارث الطبيعية:** مثل الزلازل والأعاصير والفيضانات، التي قد تؤدي إلى تدمير البنية التحتية والممتلكات، وتعطيل الإنتاج، فضلاً عن التأثير السلبي على قطاعات اقتصادية عديدة كقطاع التجارة والسياحة. كما أن انتشار الأمراض الوبائية قد تؤدي إلى تعطيل القطاعات الصحية وتقلص حجم النشاط الاقتصادي وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية (World Bank, 2023b).

7. **الأزمات الصحية:** أبرز مثال على الأزمات الصحية هو جائحة كوفيد-19، والتي لعبت دوراً هاماً في تشكيل العناقيد الاقتصادية. فقد تؤدي القيود الصحية وإجراءات الإغلاق إلى تراجع حاد في النشاط الاقتصادي، وتدهور حجم التجارة وارتفاع معدلات البطالة. وعلى المدى الطويل، قد يحدث تغير في أنماط الاستهلاك والإنتاج والتجارة نتيجة لتأثيرات الجائحة. وقد تأثرت العناقيد الاقتصادية بشكل كبير جراء جائحة كوفيد-19. وفيما يلي، يمكن إلقاء الضوء على أهم التأثيرات (Baldwin & di Mauro, 2020)، (World Bank, 2023a) (*Coronavirus' Business Impact: Evolving Perspective*, 2020).

أ. **تعطيل سلاسل الإمداد Disruption of Supply Chains:** تسببت جائحة كوفيد-19 في تعطيل سلاسل الإمداد العالمية، مما أثر على عمل العناقيد الاقتصادية في مختلف الصناعات. كما أدت تدابير الإغلاق، والقيود على السفر، ومتطلبات التباعد الاجتماعي إلى نقص المواد الخام، وخلق تحديات لوجستية، ومن ثم تعطيل مسيرة الإنتاج.

ب. انخفاض حجم التجارة والاستثمارات Decline in Trade and Investment:

فبسبب القيود على السفر بين الدول، وتراجع حجم الطلب من المستهلكين نتيجة الجائحة، انخفض حجم التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بلا شك أثر على الترابط والنمو في العناقيد الاقتصادية.

ج. تغيير في سلوك المستهلكين Shifts in Consumer Behavior: غيرت جائحة

كوفيد-19 سلوك وتفضيلات المستهلكين، مما أثر على قطاعات مختلفة داخل العناقيد الاقتصادية. على سبيل المثال، تراجع قطاع التجزئة بشكل كبير نتيجة اتباع الأفراد تدابير التباعد الاجتماعي، في حين نمت قطاعات أخرى مثل التجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية، والرعاية الصحية.

د. تسريع التحول الرقمي Acceleration of Digital Transformation: ساهمت

الجائحة في تسريع اعتماد التكنولوجيا الرقمية وممارسات العمل عن بُعد. حيث اضطرت الشركات داخل العناقيد الاقتصادية إلى التكيف بسرعة مع اتجاهات الرقمنة. هذا التحول نحو الترقية الرقمية والأتمتة أثر بشكل كبير على هيكل وعمليات العناقيد الاقتصادية.

هـ. تدخلات ودعم الحكومة Government Interventions and Support: قامت

الحكومات بتنفيذ بعض التدابير للتخفيف من التأثير الاقتصادي للجائحة على العناقيد الاقتصادية. تشمل هذه التدابير حزم التحفيز المالي، والمساعدة المالية للشركات المتضررة، بهدف تمكين استمرارية الأعمال والتعافي لتلك الشركات. كما لعب الدعم الحكومي دورًا حاسمًا في الحفاظ على استدامة العناقيد الاقتصادية خلال هذه الفترة الصعبة.

و. إعادة تشكيل العناقيد الاقتصادية Reshaping of Economic Clusters:

اضطرت العناقيد الاقتصادية أثناء الجائحة إلى التكيف وإعادة تشكيل استراتيجياتها وفقًا للمتغيرات الجديدة. فبعض القطاعات كقطاع الرعاية الصحية والتكنولوجيا شهد نمو

كبير، بينما قطاعات أخرى كالسياحة مثلاً شهد ركود. كما اضطرت الشركات داخل العناقيد إلى إعادة تقييم سلاسل الإمداد الخاصة بها ونماذج التشغيل واستراتيجيات التواصل مع العملاء للتكيف مع التحديات.

هناك اثنان وعشرون دولة عربية، هم الجزائر والبحرين وجزر القمر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن. وتمتد المنطقة الجغرافية للدول العربية على مساحة 13 مليون كيلومتر مربع، ويمثل تعداد سكانها ما يقرب من 6% من سكان العالم (Nations, 2016).

وخلافاً لآثار الأزمة المالية العالمية في عام 2008، أثر فيروس كورونا سلباً على فرص العمل في القطاعات كافة، ولاسيما قطاع الخدمات، نتيجةً لممارسة التباعد الاجتماعي. فعلى الصعيد العالمي، انخفض نشاط قطاع الخدمات بمعدل النصف، ونظراً إلى أنّ هذا القطاع هو المصدر الرئيسي لفرص العمل في المنطقة العربية، فأى تأثيرات وخيمة تطال نشاطه ستترجم إلى خسائر كبيرة في الوظائف. فضلاً عن ارتفاع معدلات الفقر، فقد تقلّصت الطبقة المتوسطة في المنطقة العربية أكثر فأكثر، مما دفع 8.3 مليون شخص إضافي إلى شبك الفقر. وقد أثر التباطؤ الاقتصادي الناجم عن وباء كورونا سلباً على الأجور وتدفق التحويلات. وكانت تداعيات هذه الأزمة أكثر حدةً على الفئات الضعيفة، لاسيما النساء والشباب والعاملين في القطاع غير النظامي الذين لا يستفيدون من برامج الحماية الاجتماعية ولا من التأمين ضد البطالة. وتفاقت التحديات بسبب عدم تقديم حدّ أدنى من الحماية الاجتماعية في بعض الدول العربية. ونتيجة لذلك، يعاني حوالي 1.9 مليون شخص إضافي من نقص التغذية في المنطقة (ILO, 2021).

وبفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي، انخفضت صادرات المنطقة العربية بمقدار 28 مليار دولار، ممّا يهدّد استمرارية الشركات والصناعات المعتمدة على التصدير، ومن ثم انكمشت حجم التجارة

الخارجية بشكل كبير. كما خسرت حكومات المنطقة إيرادات جمركية وصلت إلى 1.8 مليار دولار. كما أن البلدان التي تعتمد على التعريفات الجمركية كمصدر هام للإيرادات الحكومية أكثر البلدان تضرراً من هذه الآثار المالية. على صعيد آخر، فقد شهدت المنطقة العربية نقصاً في الغذاء، فسلاسل إنتاج الغذاء وتوريده ونقله وتوزيعه تأثرت سلباً بسبب طول فترة انتشار هذا الوباء العالمي، مما أدى إلى انخفاض الصادرات الغذائية من الدول المنتجة للغذاء. وأثر ذلك على الأمن الغذائي في عديد من دول المنطقة، بسبب اعتمادها الكبير على واردات الأغذية، لاسيما المواد الغذائية الأساسية وتلك الغنية بالبروتينات. فالمنطقة تستورد 65% من القمح الذي تحتاج إليه، وتتفق ما يعادل 110 مليار دولار على الواردات الغذائية (International Monetary Fund, 2019).

ويهدد وباء كورونا 55 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في المنطقة العربية، فحوالي 24 مليوناً من المحتاجين إلى هذه المساعدات هم إما لاجئون وإما نازحون داخلياً. والوباء يهدّد حصولهم عليها، سواء تعلّقت بالغذاء، أو الماء، أو الصرف الصحي، أو الإمدادات الطبية، أو الخدمات الصحية. وقد تكون لتعطيل البرامج الإنسانية عواقب وخيمة على الملايين من الناس. ولا تستطيع الدول المتضررة من الصراعات احتواء آثار تفشي فيروس كورونا، وذلك بفعل تدمير البنية التحتية الصحية، ونزوح عديد من العاملين في مجال الرعاية الصحية أو هجرتهم (United Nations, 2021).

وجب التنويه إلى أن هناك فارق كبير بين الأزمة المالية العالمية عام 2008 وأزمة كوفيد-19 عام 2019. فقد أظهرت الأزمة الأخيرة صدمة قوية للاقتصاد العالمي وأثبتت أنها كانت أسرع وأكثر حدة من الأزمة المالية العالمية. ففي أزمة كوفيد-19، شهد الاقتصاد العالمي تأثيرات قوية ومتعددة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. فتفشي الوباء والإجراءات الاحترازية المتخذة للحد من انتشاره أدت إلى تعطيل عديد من الأنشطة التجارية والاقتصادية. كما تأثرت سلاسل

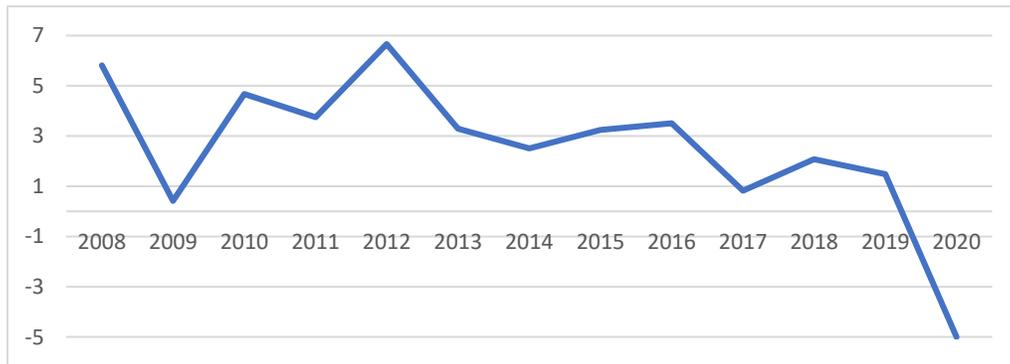
التوريد العالمية والتجارة الدولية بشكل كبير، مما أدى إلى انكماش الاقتصادات وانخفاض حاد في النمو الاقتصادي للعديد من الدول (Schilirò, 2020).

بالمقارنة، كانت الأزمة المالية العالمية عام 2008 ترتبط بأزمة في قطاع الإسكان والقروض العقارية في الولايات المتحدة، وامتدت تداعياتها لتؤثر على الاقتصادات العالمية. فقد تسببت الأزمة المالية العالمية في تراجع حاد في النمو الاقتصادي، وتكدت البنوك خسائر كبيرة، مما أثر على ثقة المستثمرين والأسواق المالية. في الدول العربية بشكل خاص، كان للأزمة المالية العالمية تأثيراتها السلبية على المستوى الاقتصادي، حيث تأثرت تجارتها الخارجية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومع ذلك، كان التأثير الاقتصادي للأزمة المالية العالمية على تلك المنطقة ضئيلاً مقارنة بتأثير أزمة كوفيد-19. يُظهر الشكل التالي المقارنة بين التأثير الاقتصادي للأزمة المالية العالمية عام 2008 وأزمة كوفيد-19 عام 2019: [ويتضمن الشكل المقارن بين النمو الاقتصادي للدول العربية في فترتي الأزمة المالية العالمية عام 2008 وأزمة كوفيد-19 عام 2019].

شكل رقم (1)

تطور متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي في المنطقة العربية خلال الفترة (2008-

2020)



المصدر: أعدّه الباحث من واقع بيانات البنك الدولي (World Development Indicators | Data Bank, 2023).

يوضح الشكل السابق اختلاف الأثر السلبي لأزمتي 2008 و2019 على النمو الاقتصادي في المنطقة العربية، فبينما أدت الأزمة العالمية إلى تباطؤ في معدلات النمو في المنطقة العربية، حيث انخفض متوسط معدل النمو الاقتصادي من 5.8% إلى 0.4% فقط بين عامي 2008 و2009 على التوالي، إلا أن الأثر السلبي كان أكبر خلال فترة أزمة 2019 (كوفيد-19)، حيث انخفض متوسط معدل النمو الاقتصادي من 1.5% عام 2019 إلى (-5%) عام 2020، وهو ما يعد انخفاضًا حادًا مقارنة بالأزمة السابقة.

8. الأزمة الروسية الأوكرانية: يعتبر أثر تلك الأزمة على العناقيد الاقتصادية موضوعًا مهمًا يستحق التحليل والدراسة. وفي الوقت الحالي، لا يتوفر معلومات محددة ودقيقة حول تأثير الأزمة على العناقيد الصناعية. ولذا ينبغي إجراء دراسات وتحليلات مستفيضة لتقييم الآثار الاقتصادية والصناعية للأزمة الروسية الأوكرانية على مختلف القطاعات والعناقيد الصناعية. ولكن من الممكن أن يكون لتلك الأزمة تأثيرًا سلبيًا على العناقيد الصناعية نظرًا للتوترات الجيوسياسية والاقتصادية المصاحبة للأزمة. فقد تشهد بعض الصناعات تعطيلًا في سلاسل التوريد وتعرضًا لعراقيل في التجارة الدولية. كما يمكن أن يؤدي الاضطراب العام في المنطقة إلى تراجع الاستثمارات وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، مما يؤثر على أداء العناقيد الصناعية.

2- التطورات التكنولوجية Technological Advancements:

تلعب التكنولوجيا دورًا حاسمًا في تشكيل العناقيد الاقتصادية، حيث يؤدي التقدم التكنولوجي إلى ظهور فرص جديدة للأعمال والصناعات، في حين يمكن أن يؤدي أيضًا إلى تقليص الطلب على بعض الصناعات التقليدية. يمكن للشركات والقطاعات التي تتبنى التكنولوجيا الحديثة تحسين كفاءتها وإنتاجيتها وتعزيز عمليات الإنتاج والتوزيع، وتقليل التكاليف، ومن ثم زيادة تنافسيتها في

السوق. بالتالي، يمكن أن تستفيد العناقيد الاقتصادية من التكنولوجيا الجديدة من خلال تطبيقها في عملياتها وزيادة قدرتها على المنافسة في السوق (Brynjolfsson & McAfee, 2014).

تسهم التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence والروبوتات Robotics والأتمتة Automation في تحويل الصناعات وإعادة تشكيل العناقيد الاقتصادية، وظهور قطاعات جديدة وتحول في هيكل الاقتصاد. يمكن للتكنولوجيا الجديدة أن تقوم بتعديل نماذج الأعمال القائمة، وخلق فرص جديدة، والإسهام في ظهور صناعات مبتكرة داخل العناقيد الاقتصادية. ولا شك أن تطور تقنيات الاتصال والإنترنت يؤدي إلى تغيير في سلاسل الإمداد وتعزيز التجارة (Davenport & Short, 1990).

وقد لعبت التكنولوجيا دورًا حاسمًا في تحويل الطريقة التي يتم بها ابتكار المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات المستهلكين. فبفضل التقنيات المبتكرة مثل الهندسة الوراثية والروبوتات والذكاء الاصطناعي، فُتحت الأفاق للابتكار في مجالات متعددة وأتاحت فرصًا جديدة لتلبية احتياجات الأفراد (Christensen, 1997).

فمثلًا، في مجال الزراعة تستخدم التقنيات الحديثة مثل الهندسة الوراثية لتعديل الجينات وتحسين النباتات، مما يسمح بإنتاج محاصيل أكثر قدرة على مقاومة الأمراض وزيادة الإنتاجية. وباستخدام الروبوتات والذكاء الاصطناعي، يمكن تطوير أنظمة تصنيع آلية تساعد في تحسين جودة المنتجات وتقليل الأخطاء وزيادة الإنتاجية. وفي مجال الطب، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الطبية وتوفير تشخيص دقيق وعلاج فعال. وفي مجال النقل، تساعد التقنيات الحديثة في تطوير سيارات ذاتية القيادة وتحسين تجربة السفر. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الروبوتات في مجالات مثل الاستكشاف الفضائي مما يفتح آفاقًا جديدة للابتكار والتطور (Teece, 2018)، (West & Bogers, 2013).

يمكن للتكنولوجيا التأثير على سوق العمل أيضًا بشكل كبير، من خلال تغيير طبيعة الوظائف والمهارات المطلوبة. فتقنيات مثل الأتمتة والروبوتات والذكاء الاصطناعي يمكن أن تحل محل العمالة البشرية في الوظائف التقليدية، مما يعرضها للفناء. وفي الوقت نفسه، تظهر وظائف جديدة تتطلب مهارات تقنية متقدمة. تتطلب هذه التغيرات من العمالة أن تتكيف مع التكنولوجيا المتقدمة وتطور مهاراتها لمواكبة احتياجات سوق العمل الحديثة. كما يقتضي ذلك توفير التدريب المستمر والتعليم المهني للعمالة، بهدف تحقيق التكيف اللازم والاستفادة من التطورات التكنولوجية المتسارعة (Autor, 2015).

3- العولمة والتجارة الدولية Globalization and International Trade

تلعب العولمة والتجارة الدولية دورًا حاسمًا في دفع عجلة العناقيد الاقتصادية، حيث تخلق شبكات مترابطة من الصناعات والاقتصاديات. كما تعمل العناقيد كمحاور للابتكار، وتجذب الاستثمارات والمواهب والخبرات من جميع أنحاء العالم وتسهل تبادل المعرفة والتعاون. وتؤثر العولمة والتجارة الدولية على العناقيد الاقتصادية من خلال قنوات عديدة، أبرزها هي:

1. التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر: فقد توفر العولمة فرصًا للشركات للوصول إلى أسواق جديدة وتوسيع نطاق عملياتها. كما تخلق العناقيد الاقتصادية فرص استثمارية جذابة من خلال تجميع الصناعات ذات الاحتياجات والموارد المماثلة. يقلل هذا التجمع من المخاطر المتعلقة بالاستثمارات ويسهل الوصول إلى البنية التحتية المتخصصة وسلاسل الإمداد وخدمات الدعم. ويمكن للشركات داخل العناقيد أن تستفيد من البنية التحتية المشتركة وشبكات اللوجستية والمعلومات السوقية لتوسيع نطاق عملها والتنافس على المستوى العالمي (Baldwin, 2016; WTO, 2021).

2. **نقل التكنولوجيا والابتكار:** حيث تساهم العولمة في نقل التكنولوجيا والابتكار بين الدول وتعزيز التقدم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. كما تقدم التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصًا جديدة للتواصل والتعاون عبر الحدود. يمكن للشركات والأفراد الوصول إلى معلومات وخدمات وموارد من جميع أنحاء العالم بسهولة وفعالية. ومن ناحية أخرى، تشجع العناقيد الاقتصادية على تبادل الأفكار والبحوث والخبرات بين الشركات والمؤسسات الأكاديمية وأصحاب المصلحة الأخرى. يدفع هذا التبادل المعرفة التكنولوجية ويعزز التنافسية على المستوى العالمي (UNCTAD, 2021).

3. **تنقل العمالة والهجرة:** تؤثر العولمة في حركة العمالة والهجرة بين الدول وتوفر فرصًا للعمالة، وقد تحدث تأثيرات على سوق العمل المحلي وتنافسية الأجور وظروف العمل. ومن ناحية أخرى تجذب العناقيد الاقتصادية مجموعة متنوعة من العمالة الماهرة، مما يخلق تجمعًا حيويًا من الخبرات والمهارات في المجالات المحددة. يدفع هذا التجمع الخبرة والكفاءة ويسهل التعاون ويحفز المزيد من الابتكار (ILO, 2021).

4. **التأثير على السياسات الاقتصادية:** فقد تؤثر العولمة في سياسات الاقتصاد الوطني وتشجع على التحرير التجاري والتكامل الاقتصادي (Ferri, 2003).

4- السياسات الحكومية Government Policies:

تتأثر العناقيد الاقتصادية بشكل كبير بالسياسة الاقتصادية التي تتبناها الحكومة كالضرائب، والأطر التنظيمية، والتجارة الخارجية، والاستثمار. فالسياسات المنظمة والداعمة يمكن أن تسهم في تعزيز التعاون الدولي، والنفوذ إلى الأسواق، وتشجيع انتشار ريادة الأعمال، وتطوير الصناعات المحلية، فضلًا عن جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. وتأتي هذه السياسات كجوانب حيوية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والنمو في العناقيد الاقتصادية. وفي المقابل، يمكن أن تؤثر السياسات الحكومية غير الملائمة على استقرار العناقيد الاقتصادية وتقليل فرص النمو والتطور.

فعلى سبيل المثال، تتضمن السياسات الضريبية مجموعة من الإجراءات التي تؤثر على المشاركين في العناقيد الاقتصادية. فالضرائب يمكن أن تؤثر على ربحية الشركات وقدرتها على الاستثمار والنمو، كما يمكن أن تؤثر على دخل المستهلكين ونفقاتهم، مما يؤثر في نمط الإنفاق والطلب على المنتجات والخدمات. وفي جانب الأطر التنظيمية، فيمكن القول إنها تتنوع من تنظيم المنافسة والحماية من الممارسات غير العادلة إلى تنظيم المعايير الصحية والبيئية. وتؤثر الأطر التنظيمية على قدرة الشركات على العمل والتوسع، وتشكل بيئة مناسبة للنمو والازدهار أو قد تكون عوائق لتحقيق ذلك.

وعلى صعيد سياسات التجارة الدولية فهي تسهل الوصول إلى الأسواق الخارجية، ذلك من خلال اتفاقيات التجارة الحرة وتقليل العوائق التجارية، الأمر الذي يمكن الشركات من الوصول إلى أسواق أكبر وتوسيع نطاق توزيع منتجاتها وخدماتها. ويمكن للسياسات الحكومية تشجيع ريادة الأعمال، وذلك من خلال توفير البنية التحتية اللازمة وتقديم المساعدات والتسهيلات للشركات الناشئة والمبتكرة، حيث تساهم هذه السياسات في تشجيع الابتكار وخلق فرص عمل جديدة. كما تعمل السياسات الحكومية على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، من خلال تقديم الحوافز المناسبة للمستثمرين. كما يمكن للدولة جذب رؤوس الأموال وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية.

علاوة على ذلك، فإن دور الحكومة في تطوير البنية التحتية ضروري لنجاح العناقيد الاقتصادية. فاستثمار الحكومة في النقل واللوجستيات والاتصالات والبنية التحتية التكنولوجية يُعزز التواصل والكفاءة في العناقيد، مما يسهل حركة السلع والخدمات والمعلومات. كما أن تركيز الحكومة على التعليم وتطوير المهارات أمر أساسي لنمو العناقيد الاقتصادية، ذلك من خلال الاستثمار في التعليم وبرامج التدريب المهني المتوافقة مع احتياجات العناقيد. ويمكن للحكومة ضمان توفير العمالة الماهرة التي تلبى متطلبات الصناعات داخل العناقيد. هذا بدوره، يعزز

التنافسية والإنتاجية في تلك العناقيد (Fitjar & Rodríguez-Pose, 2016; Isaksen & Hallegatte et al., 2016)، (Porter, 2003; World Bank, ، (Hallegatte et al., 2016)، (Tripl, 2014) (2017; World Economic Forum, 2019).

5- التغيرات الديمغرافية Demographic Changes:

تلعب التغيرات الديمغرافية دوراً كبيراً في توجيه العناقيد الاقتصادية. حيث تتأثر الاقتصاديات بالتغيرات في هيكل السكان. على سبيل المثال، قد يؤدي انخفاض نسبة السكان العاملين في قطاع معين إلى تراجع النمو في تلك العناقيد، في حين يمكن أن يؤدي زيادة عدد الشباب إلى زيادة الاستهلاك والطلب على سلع وخدمات محددة. وتتمثل التغيرات الديمغرافية الرئيسية التي لها تأثير على العناقيد الاقتصادية في الآتي:

1. تغير هرم السكان:

- أ. زيادة نسبة الشباب: قد يؤدي إلى زيادة الطلب على التعليم والتدريب والسلع الاستهلاكية، مما يدعم القطاعات ذات الصلة بالعناقيد الاقتصادية.
- ب. زيادة نسبة كبار السن: قد يحدث زيادة في الطلب على الخدمات الصحية (United Nations, 2019).

2. تطورات الهجرة:

- أ. تزايد الهجرة: قد تؤدي إلى زيادة في القوى العاملة وتنوع الثقافات، مما يسهم في الابتكار والنمو الاقتصادي.
- ب. تدفق العمالة الماهرة: قد يعزز قدرة الاقتصاد على تطوير الصناعات عالية التكنولوجيا والابتكار (IOM, 2019).

6- التغيرات البيئية Environmental Changes:

يؤثر التغير المناخي والتلوث البيئي على العناقيد الاقتصادية بشكل مباشر، فقد تتأثر بعض الصناعات بالتغيرات المناخية أو توجهات الحكومات نحو الاستدامة البيئية. فظاهرة الاحتباس الحراري مثلاً تضر بالقطاعات الزراعية والبنية التحتية للطاقة والمياه، بينما تؤدي التغيرات المناخية مثلاً إلى نقص الموارد المائية وانخفاض إنتاجية الزراعة وتدهور البيئات البحرية، مما يؤثر على القطاعات المرتبطة بالزراعة والصناعة والسياحة (Hallegatte et al., 2016; Huynh, 2020).

يشهد الاقتصاد العالمي ظهور بعض التجمعات الاقتصادية الجديدة التي تركز بشكل أساسي على مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيئية، مما يعكس اهتمامًا متزايدًا بمفهوم الاقتصاد الأخضر. ولا شك أن الاهتمام المتنامي بالتنمية المستدامة والقضايا البيئية يؤثر بشكل كبير على هذه التجمعات الاقتصادية. كما تتعرض الصناعات والشركات الموجودة ضمن هذه التجمعات لضغوط متزايدة لتبني ممارسات مستدامة وتقليل الآثار البيئية الضارة، وذلك بهدف تعزيز مفهوم الاقتصاد الدائري Circular Economy. ويقود التحول نحو التركيز على التقنيات الخضراء واستخدام مصادر الطاقة المتجددة تغييرات إيجابية داخل هذه التجمعات، وخصوصاً في القطاعات المرتبطة بالطاقة النظيفة، والتصنيع المستدام، وإدارة النفايات. يُعزّز تنامي هذه القطاعات التحول نحو اقتصاد يُسهم في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

خاتمة وتوصيات:

في الختام، يمكن القول إن المتغيرات الراهنة تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مسار وأداء العناقيد الاقتصادية في الدول العربية. فلا شك أن فهم هذه المتغيرات والتصرف يمكن أن يمنح الحكومات والشركات والمجتمعات أدوات قوية للاستفادة من الفرص وتجاوز التحديات التي قد تظهر أمام

هذه العناقيد الاقتصادية. لتحقيق ذلك، ينبغي على الدول العربية الاهتمام المستمر بدراسة ومراقبة هذه المتغيرات وتحليل تأثيراتها على العناقيد الاقتصادية. كما يتوجب السعي لاكتشاف الفرص الجديدة وفهم التحديات المحتملة واتخاذ الخطوات المناسبة لتعزيز النمو الاقتصادي والسعي نحو التنمية المستدامة.

وفي ضوء ذلك، ينبغي على العناقيد الاقتصادية أن تكون على أهبة الاستعداد للتكيف مع تلك المتغيرات وتطوير استراتيجياتها وسياساتها بشكل مستمر. كما يجب تبني التقنيات الخضراء واستغلال مصادر الطاقة المتجددة لتحقيق تحول إيجابي داخل هذه التجمعات الاقتصادية، وخاصة في القطاعات المرتبطة بالطاقة النظيفة، والتصنيع المستدام. كما يتطلب التحول للاقتصاد الأخضر التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص. حيث يجب أن تعمل الحكومات العربية على إنشاء منصات لتبادل المعرفة وتعزيز التعاون في البحث والتطوير، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي والحوافز للمبادرات المتعلقة بالعناقيد الاقتصادية.

بتحقيق هذه الخطوات وتبني النهج الشامل والمستدام، يمكن للعناقيد الاقتصادية أن تستمد القوة اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والازدهار. إن تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة للأجيال القادمة، وتحقيق الاقتصاد الأخضر يشكل التحدي الكبير الذي يجب أن تواجهه الدول العربية بقوة.

1. Aizenman, J., & Pasricha, G. (2013). *Why Do Emerging Markets Liberalize Capital Outflow Controls? Fiscal versus Net Capital Flow Concerns* [Staff Working Paper]. Bank of Canada. <https://econpapers.repec.org/paper/bcabocawp/13-21.htm>
2. Audretsch, D. B., & Feldman, M. P. (1996). R&D Spillovers and the Geography of Innovation and Production. *American Economic Review*, 86(3), 630–640.
3. Autor, D. H. (2015). Why Are There Still So Many Jobs? The History and Future of Workplace Automation. *Journal of Economic Perspectives*, 29(3), 3–30. <https://doi.org/10.1257/jep.29.3.3>
4. Baldwin, R. (2016). *The Great Convergence: Information Technology and the New Globalization*. Belknap Press.
5. Baldwin, R., & di Mauro, B. W. (2020). *Mitigating the COVID economic crisis: Act fast and do whatever it takes* / Semantic Scholar. CEPR Press. <https://www.semanticscholar.org/paper/Mitigating-the-COVID-economic-crisis%3A-act-fast-and-Baldwin-Mauro/f1ab8f333f77b2ece1765ccb00ed1d27c999cdb7>
6. Brynjolfsson, E., & McAfee, A. (2014). *The second machine age: Work, progress, and prosperity in a time of brilliant technologies* (p. 306). W W Norton & Co.
7. Christensen, C. M. (1997). *The Innovator's Dilemma: When New Technologies Cause Great Firms to Fail—Book—Faculty & Research—Harvard Business School*. Boston, MA: Harvard Business School Press. <https://www.hbs.edu/faculty/Pages/item.aspx?num=46>
8. *Coronavirus' business impact: Evolving perspective*. (2020, March). <https://www.mckinsey.com/capabilities/risk-and-resilience/our-insights/covid-19-implications-for-business>
9. Davenport, T. H., & Short, J. E. (1990). The New Industrial Engineering: Information Technology and Business Process Redesign. *MIT Sloan Management Review*.

- <https://sloanreview.mit.edu/article/the-new-industrial-engineering-information-technology-and-business-process-redesign/>
10. Delgado, M., Porter, M. E., & Stern, S. (2014). Clusters, convergence, and economic performance. *Research Policy*, 43(10), 1785–1799.
 11. Dicken, P. (2015). *Global shift: Mapping the changing contours of the world economy* (Seventh edition). The Guilford Press. <http://www.dawsonera.com/depp/reader/protected/external/AbstractView/S9781462519644>
 12. Ferri, G. (2003). Stiglitz (2002) Globalization and Its Discontents. *Economic Notes*, 32, 123–142. <https://doi.org/10.1046/j.0391-5026.2003.00107.x>
 13. Fitjar, R. D., & Rodríguez-Pose, A. (2016). Nothing is in the air. *Papers in Evolutionary Economic Geography (PEEG)*, Article 1602. <https://ideas.repec.org//p/egu/wpaper/1602.html>
 14. Hallegatte, S., Bangalore, M., Bonzanigo, L., Fay, M., Kane, T., Narloch, U., Rozenberg, J., Treguer, D., & Vogt-Schilb, A. (2016). *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty*. Washington, DC: World Bank. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-0673-5>
 15. Hamilton, J. D. (1983). Oil and the Macroeconomy since World War II. *Journal of Political Economy*, 91(2), 228–248. <https://doi.org/10.1086/261140>
 16. Huynh, C. M. (2020). Shadow economy and air pollution in developing Asia: What is the role of fiscal policy? *Environmental Economics and Policy Studies*, 22(3), 357–381.
 17. ILO. (2021). *Annual International Migration and Forced Displacement Trends and Policies Report to the G20* [International Migration Report].
 18. IMF. (2023). *World Economic Outlook*. <https://www.imf.org/en/Publications/WEO>
 19. International Monetary Fund (Ed.). (2019). *Growth slowdown, precarious recovery*. International Monetary Fund.

- 20.IOM. (2019). *The World Migration Report 2020*. International Organization for Migration. <https://worldmigrationreport.iom.int/wmr-2020-interactive/>
- 21.Isaksen, A., & Tripp, M. (2014). Regional industrial path development in different regional innovation systems: A conceptual analysis. *Papers in Innovation Studies*, Article 2014/17. https://ideas.repec.org//p/hhs/lucirc/2014_017.html
- 22.Nations, U. (2016). Arab Human Development Report 2016: Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality. In *Human Development Reports*. United Nations. <https://hdr.undp.org/content/arab-human-development-report-2016-youth-and-prospects-human-development-changing-reality>
- 23.Porter, M. E. (2003). The Economic Performance of Regions—Article—Faculty & Research. *Harvard Business School*. <https://www.hbs.edu/faculty/Pages/item.aspx?num=15400>
- 24.Porter, M. E. (1998, November 1). Clusters and the New Economics of Competition. *Harvard Business Review*. <https://hbr.org/1998/11/clusters-and-the-new-economics-of-competition>
- 25.Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2009). *This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly*. Princeton University Press. <https://doi.org/10.2307/j.ctvc4m4gqx>
- 26.Schilirò, D. (2020). Towards Digital Globalization and the Covid-19 Challenge. *International Journal of Business Management and Economic Research(IJBMER)*, 11.
- 27.Schwab, K., & Zahidi, S. (2020). *How Countries are Performing on the Road to Recovery*. World Economic Forum.
- 28.Teece, D. J. (2018). Profiting from innovation in the digital economy: Enabling technologies, standards, and licensing models in the wireless world. *Research Policy*, 47(8), 1367–1387. <https://doi.org/10.1016/j.respol.2017.01.015>

29. UNCTAD (Ed.). (2021). *Catching technological waves: Innovation with equity*. United Nations.
30. United Nations. (2019). *World Population Prospects 2019 Highlights*.
31. United Nations. (2021). *United Nations Mobilizes Globally in Fight against COVID-19*. United Nations; United Nations. <https://www.un.org/en/coronavirus-covid-19/united-nations-entities-come-together-fight-against-covid-19>
32. West, J., & Bogers, M. (2013). *Leveraging External Sources of Innovation: A Review of Research on Open Innovation* (SSRN Scholarly Paper 2195675). <https://papers.ssrn.com/abstract=2195675>
33. World Bank. (2017). *Competitive Cities for Jobs and Growth: What, Who, and How*. World Bank Group.
34. World Bank. (2023a). *Global Economic Prospects*. www.worldbank.org
35. World Bank. (2023b). *Fragility, Conflict & Violence* [Text/HTML]. World Bank. <https://www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence/overview>
36. *World Development Indicators | Data Bank*. (2023). <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>
37. World Economic Forum. (2019). *Fourth Industrial Revolution: Beacons of Technology and Innovation in Manufacturing*. <https://www.weforum.org/whitepapers/fourth-industrial-revolution-beacons-of-technology-and-innovation-in-manufacturing/>
38. *World Investment Report 2020 (Overview)*. (2020). https://unctad.org/system/files/official-document/wir2020_overview_en.pdf
39. WTO. (2021). *WTO / Trade Statistics—World Trade Statistical Review 2021 (WTSR 2021)*. https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/wts2021_e/wts21_toc_e.htm



الندوة القومية حول
" العناقيد الاقتصادية وأهميتها في النهوض بالتشغيل "
1 - 2 أغسطس / أب ، عمان / المملكة الأردنية الهاشمية

ورقة عمل حول
" العناقيد الصناعية والشراكة بين أطراف الإنتاج الثلاثة "

إعداد
م.محمد الخالدي
وزارة الصناعة والتجارة والتموين

تعريف العناقيد الصناعية:

تجمع يضم مجموعة من شركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها. ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة بها والداعمة لها، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية .

فالعنقود عبارة عن مجموعة الشركات والمؤسسات ذات العلاقة المتقاربة جغرافيا في حقل معين ويتراوح النطاق الجغرافي للعنقود من مدينة إلى دولة كاملة ويكمن للعناقيد ان تأخذ اشكالا مختلفة ويعتمد ذلك على مدى عمقها ولكن غالبيتها يشتمل على الشركات المنتجة للمنتجات النهائية، والموردين للمدخلات المتخصصة، والمكونات الإنتاجية، والآلات، والخدمات، والمؤسسات المالية وتشتمل العناقيد غالبا على الشركات في الصناعات الأمامية في سلسلة الامداد مثل:

قنوات التوزيع، والعملاء، ومنتجي المنتجات المكملة، ومزودي خدمات البنية التحتية المتخصصة.

تعريف اليونيدو العناقيد الصناعية على أنها تجمعات جغرافية (محلية أو إقليمية أو عالمية) لمجموعة مترابطة من المؤسسات في مجال معين لتكون منظومة من الأنشطة تتضافر معا لدعم تنافسيتها.

تعريف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية العناقيد الصناعية بأنها تجمع جغرافي محلي أو إقليمي أو عالمي على شكل حلقة لعدد من الشركات في مجال معين والمرتبطة والمتصلة ببعضها البعض من المنتجين والموردين ومراكز الأبحاث بما يمثل منظومة من الأنشطة لتشجيع ودعم تنافسية العنقود.

الهدف من العناقيد الصناعية:

تهدف العناقيد الصناعية إلى تجاوز فكرة التجمع المجردة إلى الإرادة الحقيقية للتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة تؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق ربحية أعلى للجميع، من خلال خلق وسط من المنافسة التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية. وهي الفكرة التي تقف في جوهرها في وجه النظرة التقليدية للصناعة، والمتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه، والمرتبطة غالبا بالتعدد في التنسيق والتعامل بين المتنافسين والاعتماد الأكبر على الدعم والحماية الحكومية دون غيرها.

العناقيد المكانية والإقليمية:

العناقيد في العادة تتخذ صبغة مكانية بتركزها في مكان جغرافي واحد، وهو ما يطلق عليه بالعنقود المكاني أو الإقليمي Regional Cluster مثال ذلك صناعة الكمبيوتر والخدمات ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات حيث تعتمد درجة تركيز العناقيد إلى حد ما على مدى تطور وسائل النقل والاتصالات، الأمر الذي يتوقع معه أن يكون للتطور الكبير في مجال الاتصالات أثر على هذه الظاهرة، وخصوصاً في الصناعات القائمة على المعرفة كصناعة تكنولوجيا المعلومات والخدمات المرتبطة بها.

ويعتبر مفهوم العنقود مفهوماً ديناميكياً متحركاً وليس استاتيكيماً ساكناً، حيث أنه يحتوي على سلسلة من العلاقات والتأثيرات الداخلية والخارجية تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي للمنطقة وتطور ونمو العنقود باستمرار.

مزايا العناقيد الصناعية:

- 1- التقليل من تكاليف تبادل السلع الوسيطة أثناء المراحل الإنتاجية، وبالتالي تخفض تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى تمتع المنتجات بمزايا التنافسية ويساعد على فتح أسواق خارجيه جديدة.
- 2- زيادة التخصص وتقسيم العمل مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنتاج وجودة المنتجات والقدرة التسويقية.
- 3- تساعد العناقيد الصناعية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في التغلب على المخاطر التي تواجهها وخاصة مخاطر صغر الحجم، والمشكلات التكنولوجية.
- 4- توفير كتلة عمل صناعية تزيد من فاعلية مشاركة هذه المنشآت في الأسواق الدولية.
- 5- تمكن العناقيد من تبادل الأفكار والمعلومات بين المؤسسات بعضها وزيادة القدرة الابتكارية.
- 6- خفض معدلات البطالة، والمساهمة في تركيز الخبرات الفنية والبشرية والتكنولوجية.
- 7- تمكن من ضمان طلب وعرض منتظم والالتزام بمعايير متجانسة، وزيادة الأرباح السوقية.
- 8- تعتبر أكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية.
- 9- تساهم في تطور البنية الأساسية للخدمات المالية والقانونية.

معوقات تشكيل العناقيد الصناعية

ان تطوير عناقيد تعمل بشكل جيد يعد أحد الخطوات الهامة الضرورية للتحرك نحو اقتصاد متقدم في الاقتصاديات النامية، ويحد من تشكل العناقيد:

- محدودية مستويات التعلم والمهارات
- وضعف التكنولوجيا
- ومحدودية القدرة على الحصول على رأس المال
- القيود على المواقع الصناعية وفروع الشركات

العناقيد الصناعية والتنمية الاقتصادية:

إن تطوير العناقيد الصناعية داخل اقتصاد ما لا يجب أن يكون نتيجة لتنمية الاقتصاد بل على العكس يجب أن يكون من ضمن مساعي تحقيق التنمية الاقتصادية. وهذا يعني أن عدم وجود عناقيد صناعية في الاقتصاد لا يعني انه لا يمكن تطوير العناقيد، بل يتوقف الامر على الأطراف الفاعلين في الاقتصاد، فالحكومة يمكن أن تقدم العديد من أشكال الدعم للتطور العنقودي، فهي قادرة على تسهيل الروابط العنقودية، وتقديم الدعم المالي لمجموعات الاعمال لتنفيذ أنشطة وأصول مشتركة، مثل التعليم وخدمات البنية التحتية والقانونية التي تدعم عملية بناء الروابط الراسية والافقية بين أعضاء العنقود.

إن تطوير عناقيد تعمل بشكل جيد يعد أحد الخطوات الهامة الضرورية للتحرك نحو اقتصاد متقدم في الاقتصاديات النامية. ويحد من تشكل العناقيد محدودية مستويات التعلم والمهارات وضعف التكنولوجيا ومحدودية القدرة على الحصول على رأس المال وضعف المؤسسات العامة.

أطراف الإنتاج ودور الحكومات:

ان متطلبات ومتغيرات المرحلة الاقتصادية التي تشهدها الساحة الدولية تفرض على آليات العمل المشتركة بين أطراف الإنتاج الثلاث (الحكومة وأصحاب الاعمال والنقابات العمالية) ضرورة مواصلة السعي نحو تخطي التأثيرات السلبية على عجلة النمو من خلال تحديد أولويات العمل للنهوض بالاقتصاد بما ينعكس على تحسين مستوى الإنتاجية، فضلاً عن تهيئة البيئة المواتية لمواكبة الحركة التنموية في المجالات الاستثمارية والصناعية والتجارية. تحقيق التوازن في العلاقة بين أطراف الإنتاج الثلاثة لما له من أهمية في النهوض بالقطاع العمالي بما يتماشى مع إمكانات الاقتصاد ودفعت بالعديد من المبادرات الهادفة إلى الإلمام بالتكنولوجيا التي تستهدف تعزيز قدرة العمال على مواجهة الصعوبات والتطورات الطارئة في بيئة الأعمال من أجل ضمان استيعابهم للتطور التكنولوجي والارتقاء بمهاراتهم وإكسابهم خبرات .

الحكومة : وضع التشريعات والقوانين الناظمة، تنفيذ برامج ومشاريع استثمارية في مجال العقائيد، تنظيم الخدمات بشكل فعال، وضع سياسيات هادفة لزيادة مستوى العلاقات والتعلم العنقودي وادخال المستوى الصحيح من النطاق العنقودي في التعليم العالي.

للحكومة دور بارز في المراحل الاولية مثل القيام بتشخيص واختيار العقائيد و في المراحل النهائية مثل تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص حول طبيعة المعوقات التي تحول دون تطور القطاع وزيادة التنسيق . كذلك تساعد الحكومة في القيام بالتحاليل والدراسات المتعلقة بالقدرة التنافسية ومستوى الشركات والسوق.

- العمل على تعزيز دراسات تشخيص سلسلة القيمة للقطاع وتشخيص السوق وتشخيص كل المعوقات التي تعيق تطور القطاع ووضع تصور أولي للحلول المشتركة. ومن بين هذه الحلول وسائط جديدة لتمويل النشاطات المختلفة المرتبطة بالعنقود بالإضافة إلى وضع تصورات لأنواع مختلفة من الخدمات المتكاملة والعقود الميسرة للأعمال وتوريد مدخلات الانتاج. وقد يكون للوكالة الوطنية لتطوير العقائيد دور هام في وضع تصورات من هذا القبيل لتيسير الخدمات الداعمة للقطاعات الزراعية والصناعية والخدمية المرتبطة بها من خلال وضع تصور جديد للعلاقات التعاقدية بينها لزيادة كفاءة هذه الروابط ومعالجة المعوقات.

- إطلاق حوار وطني ومحلي بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص بهدف وضع تصور توافقي لتطوير القطاع يحفز القطاع الخاص للانخراط في النشاطات الاقتصادية المشتركة. وقد يتبع عن هذا الحوار وضع تصور انشاء كيانات داعمة لخدمات النقل والتجميع ومن ثم شركات التعليب والتصنيع وشركات التوزيع المحلي والتصدير وغيرها. هذا بالإضافة إلى إمكانية بعث كيانات حكومة أو مختلطة للإرشاد الزراعي والصناعي وتوفير مدخلات الانتاج والبحث والتطوير بفضل توطيد الربط مع الجامعات ومراكز البحوث العلمية ودفعها لتطوير برامج عملية يستفيد منها القطاع في التخصصات ذات الصلة.

النقابات العمالية:

النقابات العمال تشارك في صنع السياسات الحكومية بتمثل العامل وتراقب الحقوق العمالية وتوفير برامج لبناء القدرات للكوادر العاملة، للعمال ونقاباتهم الحق في المشاركة في جميع تنفيذ خطط التنمية المستدامة ووضع البرامج والخطط والمشاركة في تنفيذها. ويمكن للنقابات العمالية، من خال دورها التمثيلي واسع القاعدة، أن تشكل قوة ضغط هامة

تؤثر على كيفية تحقيق التنمية المستدامة والتأكد من أن خطط التنمية المستدامة تعالج مصالح جميع العمال في قطاعات العمل المختلفة.

صاحب العمل:

توفير بيئة عمل مناسبة وتركيز جهودها على تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة وتنسيق العمل ضمن إطار واحد للحصول على الأثر الجمعي بالنسبة للقوى العاملة والموارد المادية المشتركة. تطوير المنتجات الجديدة، والفرص البحثية، والبنية التحتية، والتدريب، والتعليم المطلوب. التجمع الاقتصادي وحتى في البنية المكانية "صناعة اجتماعية" تنشأ من خلال التفاعل بين رجال الأعمال ومنشأتهم والمؤسسية التي يتبعون لها. والمؤسسية بشقيها الرسمي (القوانين والتنظيمات النافذة) وغير الرسمي والتي تشتمل على جملة العادات والتقاليد والقيم المتعارف عليها في مجتمع ما هي التي تشكل إطار عملية التفاعل بين رجال الأعمال وتصرفاتهم في مجال اختيار الموقع والتعاون والمنافسة. ويمكننا أن نستخلص من ذلك أن بنية التجمعات الاقتصادية تتباين من مجتمع لآخر ولا يمكن فهمها أو تحليلها إلا من خلال فهم النسيج الاجتماعي وتصرفات أفراد.

ان التباين في أداء اصحاب الأعمال وانعكاساته على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتباين حجم المعلومات التي يتلقاها اصحاب الأعمال، فإن معرفتهم تكون أيضا متباينة، الأمر الذي يزيد من الحاجة الى التعاون والتكامل فيما بينهم. وقد يؤدي ذلك الى نشأة التجمعات العنقودية صدفية أو في سياق تاريخي معين أو بقرار يتخذ على مستوى الأفراد. فعندما يقوم أحد اصحاب الأعمال بطرح منتج جديد أو طريقة إنتاج جديدة في موقع ما، فإن الكثير من المصانع التي تتبع نفس المسار ستنتشر في موقع مجاور للاستفادة من الفرصة المتاحة.

أثر جائحة كورونا على سلاسل الامداد والتوريد

ماهي سلاسل التوريد؟

هي عبارة عن مجموعة من العمليات المنفصلة التي يتم توصيلها معًا بهدف تسليم المنتج النهائي للمستهلك. ويمكن ان تعرف انها عبارة عن شبكات تمتد عبر قارات ودول متعددة بغرض توفير وتوريد السلع سواء سلع تامة الصنع أو شبه مصنعه أو مواد خام. وأدى تفشي الجائحة ونقص مدخلات الانتاج الرئيسية الى تخفيض الانتاج الصناعي من جهة ومن جهة آخر باضطراب سلاسل التوريد في ظلا ارتفاع الطلب وارتفاع أسعار السلع تسببت جميعا في ارتفاع معدلات التضخم بشكل ملحوظ.

قطاع التصنيع: كانت أهم آثار الفيروس في قطاع التصنيع فيما يلي:

- وجد المصنعون صوبة كبيرة في توزيع المنتجات.
- ارتفاع تكلفة التخزين وذلك راجع إلى انخفاض الطلب وبالتالي تراكم في المخزون.
- نتيجة فرض القيود؛ ارتفعت تكلفة التوزيع مما أثر على ربحية شركات الاستيراد والتصدير.

قطاع اللوجستيات والنقل: وتمثلت معظم التأثيرات في :

- ارتفاع رسوم التوصيل لتغطية الانخفاض في حجم الأنشطة اللوجستية.
- تسريح القوى العاملة بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل، وانخفاض معدل دوران الموظفين وبالأخص في شركات الطيران والشحن الجوي.
- الشراكة بين التجار والمصنعين وشركات الخدمات اللوجستية والنقل لتسهيل عملية الشحن والتوزيع.
- زيادة الضغط من قبل شركات الطيران الدولية للحكومات المعنية لإعادة فتح المجال الجوي والسماح لها بالعمل وسط قيود الاغلاق.

التجربة الاردنية

الفروع الإنتاجية: امتثالاً للتوجيهات الملكية السامية بإعداد وتنفيذ الخطط والمشاريع اللازمة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة ، تنفذ وزارة العمل ومنذ عام 2008 عدداً من المشاريع والبرامج لتشغيل الأردنيين، ومن المشاريع الرائدة لدى الوزارة في هذا المجال، مشروع إنشاء (الوحدات الإنتاجية/ الفروع الإنتاجية) في المناطق ذات معدلات الفقر والبطالة المرتفعة في جميع محافظات المملكة من خلال جذب الاستثمارات إلى المناطق النائية والمجتمعات الفقيرة لدعمها اقتصادياً واجتماعياً لتوفير فرص تدريب وتشغيل للمتطلين عن العمل في هذه المناطق.

فكرة (الوحدات الإنتاجية/ الفروع الإنتاجية) والقطاعات المستهدفة على النحو التالي:

- انشاء (فرع إنتاجي كفرع لمصنع رئيسي) في المناطق المستهدفة والنائية ذات معدلات الفقر والبطالة المرتفعة.
- انشاء مصنع / وحدة انتاجية جديدة للمستثمرين الراغبين بذلك في المناطق المستهدفة والنائية ذات معدلات الفقر والبطالة المرتفعة.

- تم استهداف قطاع الالبسة في معظم الفروع التي تم إنشائها خلال الاعوام (2008 - 2017) ثم تم استقطاب مستثمرين في قطاعات صناعية اخرى (كصناعة الورق والكرتون، المستلزمات الطبية، والصناعات الغذائية وغيرها) منذ عام 2018. عدد الفروع الإنتاجية القائمة حاليا في محافظات المملكة (29) فرع انتاجي طاقتها الاستيعابية (10990) وتشغل حاليا (8288) عامل / عامله وسيتم استكمال تشغيل (2702) عامل جديد فيها خلال العام (2023) ليصبح عدد العاملين فيها ما يقارب (10990) عامل / عامله موزعة على جميع الاقاليم.

:IPARK

تخصص IPARK في تمكين وتسريع نمو الشركات الناشئة من خلال مرافق الحاضنة الفعالة ، وبرامج ريادة الأعمال المعترف بها عالميا، وخدمات التسويق التجاري والملكية الفكرية، وفرص التوفيق بين المستثمرين الجادين، وأحداث الربط الشبكي الفريدة في الصناعة من خلال مجموعة برامجها ، تقدم IPARK خدمات فريدة وشاملة تزيد بشكل كبير من فرص نجاح شركات التكنولوجيا الناشئة من خلال:

- الوصول بشكل أفضل إلى الأسواق والتمويل والمواهب. وتشمل هذه الخدمات، خدمات الحاضنة، وخدمات الملكية الفكرية والتسويق وتنمية روح المبادرة والاستثمار.
- ساعدت IPARK باستمرار الشركات في أن تصبح رائدة في السوق، اليوم، تقدر قيمة شركات الدراسات العليا لدينا مجتمعة بأكثر من 50 مليون دولار أمريكي، وتوليد ملايين الدولارات من الإيرادات، وتوفير الآلاف من الوظائف ذات القيمة العالية.

القائمة الذهبية:

تبنت وزارة العمل فكرة القائمة الذهبية لتشجيع الشركات في قطاع صناعة الالبسة في المناطق الصناعية المؤهلة على توفير بيئة عمل آمن وسليمة وتوفير شروط العمل اللائق، حيث تم وضع معايير خاصة ضمن تعليمات شروط وإجراءات واستقدام العمال غير الأردنيين في المناطق الصناعية المؤهلة للعام 2007 صادر بموجب أحكام المادة (4) من نظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الأردنيين رقم (36) لسنة 1997 وتعديلاته حيث تحصل الشركات الحاصلة على عضوية القائمة الذهبية على عدد من الامتيازات كالتالي:

- اعفاء الشركة من تقديم الكفالة البنكية اللازمة لاستقدام العمالة الوافدة.
- يطلب المشتريين من الشركات حصولها على القائمة الذهبية لإعطائهم طلبيات عمل.
- السمعة الطيبة للشركات الحاصلة على القائمة الذهبية وتعكس مدى التزامها بتطبيق قانون العمل الأردني.

معايير القائمة الذهبية:

| التسلسل | المعيار | العلامة القصوى | وزن المعيار |
|---------|-------------------------------------|----------------|-------------|
| 1. | الموارد البشرية | 5 | 2.5% |
| 2. | عقود العمل والاجراءات التعاقدية | 18 | 9% |
| 3. | ساعات العمل | 4 | 2% |
| 4. | الاجازات والأجور | 19 | 9.5% |
| 5. | العمل الإضافي | 16 | 8% |
| 6. | السلامة والصحة المهنية | 78 | 39.5% |
| 7. | مساكن العمال | 15 | 7.5% |
| 8. | عمل المرأة | 9 | 4.5% |
| 9. | العمل الجبري | 7 | 3.5% |
| 10. | المفاوضات الجماعية | 2 | 1% |
| 11. | الحرية النقابية | 4 | 2% |
| 12. | الحوار الاجتماعي والنزاعات العمالية | 4 | 2% |
| 13. | نسب التشغيل | 16 | 8% |
| 14. | انهاء خدمات العمال | 3 | 1.5% |
| | المجموع | 200 | 100% |

مشروع التنمية العنقودية في الصناعات الثقافية والإبداعية في الأردن:

مشروع التنمية العنقودية في الصناعات الثقافية والإبداعية في الأردن يتكون من أربعة تجمعات رئيسية أهمها:

الصناعات القائمة على التصميم: وتضم الصناعات المحلية (الأثاث، الإضاءة، والديكور، الحرف الداخلية، مواد البناء التي تحتوي على عنصر التصميم، المنسوجات والملابس والاكسسوارات، شركات تصنيع الملابس، وكذلك مصممي الأزياء، الأحذية، المجوهرات. الخدمات المهنية الإبداعية: وتضم شركات الإعلان (وكالات الإعلان والاتصالات، وشركات التصميم الجرافيكي وشركات إنتاج الموسيقى)، والهندسة المعمارية (الهندسة المعمارية والتصميم الداخلي أيضا). مشاريع المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع ضمن الدعم الموجه لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

البرنامج الوطني لتطوير التجمعات العنقودية Jordan National Clusters

Development Program ويهدف المشروع الى تطوير وتنفيذ برنامج لتطوير العناقيد القطاعية التي وردت في وثيقة الأردن 2025، حيث حددت الوثيقة 10 عناقيد تمتلك ميزة تنافسية مستدامة على المدى القصير المتوسط والبعيد ولها امكانيات تصدير عالية، وعليها طلب محلي وإقليمي قوي من خلال المشروع سيتم العمل على:

- اختيار التجمعات العنقودية ذات الأولوية.
- دراسات تحليلية وتشخيصية للتجمعات العنقودية.
- بناء الثقة التشاركية والرؤية حول كل تجمع عنقودي وتحديد المؤسسات ذات العلاقة من القطاع العام وممثلي الخاص الشركات وتحديد أدوارها ومسؤولياتها.
- وضع خطة تنفيذية لكل تجمع عنقودي تحتوي على برنامج مساعدات فنية ومالية للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة ضمن التجمع العنقودي الواحد.
- تنفيذ برامج المساعدات الفنية والمالية للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة ضمن التجمعات العنقودية المختارة، حيث يتم دعم الشركات بشكل تشاركي وضمن مجموعات. حيث سيتم من خلال المشروع دعم تطوير العناقيد في القطاعات التالية: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، علوم الحياة، السياحة والمؤتمرات، البناء والهندسة، الطاقة والطاقة المتجددة، النقل والخدمات اللوجستية، والزراعة ذات القيمة المضافة العالية، والتعليم والصناعات الإبداعية.

التجربة الكورية:

خصائص سياسات العناقيد الصناعية

سياسات العناقيد الصناعية هي مجموعة من السياسات التي تم تطويرها وتنفيذها من قبل الحكومة لغرض رعاية صناعة معينة في منطقة معينة أو تعزيز القدرة على الابتكار للصناعة القائمة في العناقيد بهدف تعزيز القدرة التنافسية الصناعية من خلال تعزيز الترابط بين الصناعة وقطاع البحث والتطوير، تتيح سياسات العناقيد الصناعية ولا تركز سياسات العناقيد على المكونات الفردية ولكن على بناء شبكات ربط حتى يتمكنوا من حل المشاكل العاجلة وزيادة القدرة التنافسية.

تركز سياسات العناقيد الصناعية بشكل أكبر على تنشيط الشبكات المترابطة الشبكات التي تم إنشاؤها من خلال تعاون الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة، وربط أبحاث المشروعات الصغيرة والمتوسطة والجامعات أو المعاهد البحثية والمشاريع المشتركة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى دور الحكومة في التخطيط واعداد البنية التحتية.

آثار التجمعات الصناعية

التأثير الأكثر إلحاحًا للتجمعات الصناعية هو قدرتها على تعزيز كفاءة إدارة الأعمال. المؤسسات في العنقود لديها سهولة الوصول إلى المدخلات اللازمة لتسريع الانجاز من خلال لموردين وخدمات الدعم والقوى العاملة. يمكنهم أيضًا الحصول على جودة عالية من المدخلات اللازمة بتكلفة منخفضة في فترة زمنية قصيرة.

اهم المخرجات

- وتنفيذه في 12 عنقود صناعي.
- دعم الصناعات الاستراتيجية الإقليمية: تم انشاء 13 منطقة صناعية
- دعم بناء البنية التحتية، وتطوير التكنولوجيا .
- بناء نظام بيئي عالمي بما في ذلك دعم التأسيس وتأسيس شركة ذات تقنية عالية.
- تعزيز التعاون بين الجامعات والعناقيد الصناعية المجاورة من خلال دعم 13 جامعة في مختلف المناطق لإصلاح النظام التعليمي، وتطوير التكنولوجيا، وتدريب القوى العاملة.

التجربة المصرية

اتجهت مصر إلى انتهاج استراتيجية دعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لدورها الهام في المساهمة في التنمية الصناعية وفي حل مشكلتي الفقر والبطالة، واتجهت إلى دمج الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في عناقيد صناعية متخصصة واعتبرت هذه العناقيد أداة لتحقيق التكامل الصناعي بين الوحدات الإنتاجية الكبيرة الحجم من جانب والوحدات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة الحجم من جانب آخر، ودعم من هذا الاتجاه كون أن العمل في منظومة كبيرة نسبيا يتيح التمتع بالعديد من المزايا مثل العمل في بيئة متطورة تكنولوجيا وإمكانية الاستفادة من هذه التكنولوجيا، وخفض التكاليف والالتزام بمعايير الجودة وخلق مزايا تنافسية لهذه المنتجات.

تصنف صناعة الأثاث ضمن الصناعات منخفضة التكنولوجيا وتصنف صناعة الأخشاب ضمن الصناعات المستندة على الموارد وكلاهما ليس ضمن الصناعات متوسطة التكنولوجيا ولا ضمن الصناعات فائقة التكنولوجيا وبالتالي فصناعة الأثاث واحدة من الصناعات التي تمتص عدد كبير من الأيدي العاملة خاصة التي تتسم بالمهارة والخبرة فيها، واستطاعت صناعة الأثاث المصري بالتمتع بسمعة متميزة عبر السنين ليس فقط على المستوى المحلي والإقليمي وإنما على المستوى العالمي لما يتمتع به من جودة الأخشاب ودقة الصناعة، ولذلك يشارك المجلس التصديري للأثاث في العديد من المعارض الدولية للأثاث مثل معرض ميلانو الدولي للأثاث في إيطاليا ومعرض إيندكس في دبي ومن خلال عدد كبير من الشركة المصرية لصناعة الأثاث.

مدينة صناعة الأثاث بدمياط الجديدة

تتميز محافظة دمياط بصناعة الأخشاب على اختلاف أنواعها، والصناعات المكملة لهذه الصناعة لتوفير الخامات اللازمة لها بالشكل الذي أهل المحافظة لتقدم واحدة من أفضل النماذج الصناعية خاصة لاعتمادها على العنصر البشري باعتباره من أهم الموارد التي تمتلكها المحافظة، وتقوم صناعة الأثاث في دمياط على أساس وحدات إنتاجية صغيرة يديرها القطاع الخاص ويعمل نحو 70% من قوة العمل بالمحافظة بصناعة الأثاث .

تتمتع محافظة دمياط ببنية أساسية قوية تجعل منها أحد الأقطاب الصناعية في صناعة الأثاث من محطات وشبكات كهربائية وشبكات المياه والصرف الصحي وشبكة اتصالات، بالإضافة إلى الربط الداخلي والعالمي من خلال شبكة النقل والمواصلات البرية (طرق وسكك حديدية) وشبكة النقل المائي حيث ميناء دمياط ، بالإضافة إلى قربها من مطار القاهرة والإسكندرية وبورسعيد.

وفى إطار توجه الدولة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة أطلقت الدعوة لإنشاء "مدينة الأثاث بدمياط"، فصدر قرار رئيس الوزراء رقم 999 لسنة 2015 لتخصيص مساحة 331 فدانا بالمحافظة لإقامة مدينة صناعية حرفية للأثاث والصناعات المكمل لها، وتقرر أن يعمل المشروع بنظام المناطق الاستثمارية.

الهدف من إنشاء مدينة الأثاث بدمياط:

تم افتتاح مدينة الأثاث بدمياط عام 2018 ضمن عدد من المدن والمشروعات الصناعية الجديدة وتم اعتبار المدينة منطقة استثمارية بداية من مارس 2018 طبقا لقرار رئيس الوزراء وتعكس مدينة الأثاث بدمياط اهتمام الدولة وتوجهها لدعم الصناعات ومنها صناعة الأثاث والتي كانت تعاني من العديد من المشكلات مثل: انتشار الورش فى الأماكن السكنية مما يسبب العديد من الملوثات (السمعية -البصرية -البيئية -الصحية) وانتشار ورش البوليستر لدهان لأثاث والتي تمثل خطورة على صحة السكان.

احتكار التجار لبعض الخامات الرئيسية فى هذه الصناعة، وسيطرة بعض التجار على المصانع والورش الصغيرة .

بالإضافة إلى العديد من المشكلات الأخرى، ولحل هذه المشكلات انشئت الدولة مدينة الأثاث بدمياط وذلك لإحداث نقلة نوعية لهذه الصناعة والارتقاء بها وتعظيم الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها دمياط فى هذه الصناعة، بالإضافة إلى تحقيق بعض الأهداف الأخرى مثل :

- الارتقاء بسوق تجارة الأثاث فى مصر وتنشيطه.
- فتح آفاق جديدة للاستثمار الصناعي والاستفادة بالشهرة العالمية التي تتمتع بها دمياط فى صناعة الأثاث.
- تنمية وتطوير صناعة الأثاث من خلال البحوث والخبرات الاستشارية وابتكار تصاميم وفنون إنتاجية حديثة.
- خفض تكاليف الإنتاج بسبب التقارب المكانى بين الإنتاج ومستلزماته وأسواق المنتجات النهائية.
- خلق مزيد من المزايا التنافسية وفتح فرص تصديرية وأسواق جديدة.
- التخصص فى الإنتاج أداءه قوية لإقناع المستوردين بجودة المنتج وخبرة المنتجين أكثر منها في حالة التصنيع في ورش ومصانع لتصنيع أنواع كثيرة من المنتجات .

- تطوير عمليات التسويق والترويج وتقديم خدمات تسويقية لمنتجات مدينة الاثاث خاصة الورش الصغيرة والمتوسطة على الأصعدة المحلية والاقليمية والدولية من خلال المعارض الدائمة .
- إعطاء فرصة للتوسعات المستقبلية للصناعة.
- تنمية المهارات الفنية للعمال بالتدريب والتعليم والربط بالجامعات والمراكز البحثية
- الاهتمام بجودة المنتجات وتطبيق معايير الجودة العالمية.

التوصيات

- 1- تبني سياسات حكومية لتطوير العناقيد الصناعية اليوم كطريقة حديثة وفعالة لتسريع النمو الشامل والمستدام من خلال العمل على تعزيز الروابط الخلفية والامامية بين الشركات العاملة في نشاط اقتصادي سلعي أو خدمي معين بهدف تعزيز التنافسية الجماعية وتحويل العنقود من حالته غير النشطة الى حالته النشطة تتعزز فيه الروابط بين المصنعين ومقدمي الخدمات المختلفة من نقل وشحن، وتسويق، وتمويل، وخدمات استشارية، وغيرها. في هذا الإطار.
- 2- تطوير سياسة عربية شاملة لتطوير العناقيد الصناعية في الدول العربية لمواجهة التحديات التنموية التي تواجهها لا سيما في مجالات التنوع الاقتصادي والتنافسية الكلية للاقتصاد وتنوع الصادرات وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 3- اعداد دراسات مقارنة معيارية مع دول متميزة في انشاء ودعم العناقيد الصناعية والاستفادة من تجارب هذه الدول.
- 4- انشاء شبكة معلومات عربية حول العناقيد الصناعية في الدول العربية وقاعدة بيانات إحصائية بهدف نقل المعرفة وتبادل المعلومات.
- 5- اعداد برامج لربط الجامعات ومراكز البحوث العلمية بالصناعة.
- 6- وضع خطط لبرامج تدريب لرفع مهارات العاملين وسد العجز في العمالة الماهرة